جامعة أحمد دراية–أدرار–الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية المؤسسة

الموضوع:

أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة شركة انتاج الكهرباء وحدة - ادرار- للفترة (2013- 2015)

من إعداد الطالبتين :

- البحري رشيدة
- بوشنة فريدة

إشراف الأستاذة:

أ. نعماوي رشيدة

لجنة المناقشة

د. سيد أعمر زينب	أستاذة محاضرة	جامعة ادرار	رئيساً
أ. نعماوي رشيدة	أستاذة مساعدة	جامعة ادرار	مشرفاً
أ. قويدري عبد الرحمان	أستاذ مساعد	جامعة ادرار	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2016 – 2017

الموضوع

أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة شركة انتاج الكهرباء وحدة - ادرار- للفترة (2013- 2015)

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهارس

الفهرس العام

العنوان	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
الفهرس العام	I
قائمة الاختصارات	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الملاحق	VII
مقدمة عامة	أ-ج
الجانب النظري	
الفصل الأول: الإطار العام لتسيير الخزينة والأداء المالي للمؤسسة	
تمهيد	05
المبحث الأول: أساسيات حول الخزينة	06
المطلب الأول: مفهوم الخزينة ومكوناتها	06
الفرع الأول: تعريف الخزينة	06
الفرع الثاني: مكونات الخزينة	07
المطلب الثاني: مفهوم جدول تدفقات الخزينة	07
الفرع الأول: تعريف جدول تدفقات الخزينة	07
الفرع الثاني: أهمية جدول تدفقات الخزينة	09
المبحث الثاني: ماهية تسيير الخزينة	10
المطلب الأول: مفهوم وأهداف تسيير الخزينة	10
الفرع الأول: مفهوم تسيير الخزينة	10
الفرع الثاني: أهداف تسيير الخزينة	10
المطلب الثاني: أساليب ومشاكل تسيير الخزينة	11
الفرع الأول: أساليب تسيير الخزينة	11
الفرع الثاني: مشاكل تسيير الخزينة	12
المبحث الثالث: الأداء المالي للمؤسسة(المفهوم، المعايير، العوامل المؤثرة)	14
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي للمؤسسة	14
الفرع الأول: مفهوم الأداء	14
الفرع الثاني: مفهوم الأداء المالي	14
الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي	15
المطلب الثاني: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه	16

الفرع الأول: معايير الأداء المالي	16
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي	17
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني: المؤشرات المالية ونماذج إدارة الخزينة	
تمهيد	20
المبحث الأول: مؤشرات التوازن المالي	21
المطلب الأول: مؤشر رأس المال العامل	21
المطلب الثاني: مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل	23
المطلب الثالث: مؤشر الخزينة	24
المبحث الثاني: النسب المالية	27
المطلب الأول: نسب السيولة والتمويل	27
الفرع الاول: نسب السيولة	27
الفرع الثاني: نسب التمويل	28
المطلب الثاني: نسب المردودية والنشاط	29
الفرع الأول: نسب المردودية	29
الفرع الثاني: نسب النشاط	30
المبحث الثالث: نماذج إدارة الخزينة	33
المطلب الأول: النماذج الرياضية	33
المطلب الثاني: نموذج باومول	34
المطلب الثالث: نموذج ميلر أور	35
خلاصة الفصل	37
الجانب التطبيقي	
الفصل الثالث: أثر تسيير خزينة شركة إنتاج الكهرباء وحدة – أدرار– على أدائها المالي	
تمهيد	39
المبحث الأول: تقديم عام لشركة إنتاج الكهرباء	40
المطلب الأول: التعريف بشركة إنتاج الكهرباء والهيكل التنظيمي لها	40
الفرع الأول: تعريف شركة إنتاج الكهرباء	40
الفرع الثاني: تعريف شركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار	40
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار	40
المطلب الثاني: أنظمة المعلومات المحاسبية برنامج حساب (HISSAB) كنموذج	43
الفرع الأول: تعريف برنامج حساب(HISSAB)	43
الفرع الثاني: طرق ومجالات استخدام برنامج حساب (HISSAB)	43
المبحث الثاني: البنية المالية لشركة إنتاج الكهرباء وحدة –أدرار– خلال الفترة (2013–2015)	45
المطلب الأول: إعداد الميزانية الوظيفية لشركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار للفترة (2013–2015)	45

الفرع الأول: الميزانية الوظيفية المفصلة لشركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار للفترة (2013- 2015)	45
الفرع الثاني: الميزانية الوظيفية المختصرة لشركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار للفترة (2013- 2015)	46
المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي	49
المطلب الثالث: حساب النسب المالية	51
المبحث الثالث: دراسة وضعية الخزينة شركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرارللفترة (2013- 2015)	56
المطلب الأول: المعادلة الأساسية للخزينة	56
المطلب الثاني: جدول تدفقات الخزينة لسنتي 2014، 2015	57
خلاصة الفصل	58
الخاتمة عامة	61
قائمة المصادر والمراجع	64
الملاحق	
ملخص الدراسة	

قائمة الاختصارات:

الاختصار	الشرح باللغة العربية
FRg	رأس المال العامل الإجمالي
BFRg	الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي
Tn	الخزينة الصافية
Et	استخدامات الاستغلال
Rt	موارد الاستغلال
CAF	قدرة التمويل الذاتي
RE	المردودية الاقتصادية

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
2-1	رأس المال العامل	21
2-2	حالات الخزينة	25
2-3	الرصيد النقدي لنموذج باومول	34
2-4	نموذج ميلر اور	35
3-1	الهيكل التنظيمي لشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء –ادرار–	41
3-2	محطات إنتاج الكهرباء التابعة للوحدة	42
3-3	تطور عناصر الإستخدامات خلال السنوات (2013، 2014، 2015)	46
3-4	تطور عناصر الموارد خلال السنوات(2013، 2014، 2015)	48
3-5	تطور الخزينة الصافية خلال السنوات (2013، 2014، 2015)	56

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
1-1	جدول تدفقات الخزينة	09
1-3	الميزانية الوظيفية المفصلة لشركة لسنوات (2013، 2014، 2015)	45
2-3	جانب الاستخدامات شركة إنتاج الكهرباء لسنوات (2013، 2014، 2015)	46
3-3	جانب الموارد لشركة إنتاج الكهرباء لسنوات (2013، 2014، 2015)	47
4-3	حساب مؤشر راس المال العامل الاجمالي لسنوات الثلاث	49
5-3	حساب مؤشر الاحتياج في راس المال العامل لسنوات الثلاث	50
6-3	حساب مؤشر الخزينة لسنوات الثلاث	51
7-3	حساب نسب السيولة لشركة لسنوات الثلاث	52
8-3	حساب نسب التمويل لشركة لسنوات الثلاث	53
9-3	حساب نسب المردودية لشركة لسنوات الثلاث	54
10-3	حساب المعادلة الاساسية للخزينة لسنوات الثلاث	55
11-3	جدول تدفقات الخزينة لشركة لسنتي 2014، 2015	57

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	ميزانية الشركة لسنة 2013
02	ميزانية الشركة لسنة 2014
03	ميزانية الشركة لسنة 2015
04	جدول حسابات النتائج لسنوات 2013، 2014،2015
05	جدول تدفقات الخزينة لسنيتن 2014 ، 2015
06	واجهة برنامج HISSAB

مقدمة

مقدمة

تعد المؤسسة الاقتصادية القاعدة الأساسية التي يدور حولها الاقتصاد كونها تهدف إلى تحقيق الربح والاستمرارية والنمو، وترتبط هذه الأهداف بمدى كفاءة أدائها، من خلال الاعتماد على تقنيات تسييرية من أجل المحافظة على مستوى الأداء المالي وكذا تفادي حالات العسر المالي، ومن ثم التصدى للمشاكل والعراقيل التي يمكن أن تواجه المؤسسة في ظل تعقد وتوسع أنشطتها.

كما أن التسيير الجيد والفعال للخزينة يحقق توازن مالي في المؤسسة مما يساعدها على تسديد مستحقاتها في أجالها المحددة، فالخزينة تعبر عن الجانب الحقيقى لكل العمليات المالية للمؤسسة، وتمثل الحالة المالية التي تمر بها تمثيلاً واقعياً.

وباعتبار جدول تدفقات الخزينة من أهم أدوات التسيير المالي الحديثة فانه يساهم بشكل كبير في كيفية تشكيل الخزينة عبر مستويات معينة وتوفير معلومات مالية لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد فوائض مالية.

أولاً: إشكالية الدراسة

مما سبق تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى تأثير تسيير خزينة شركة إنتاج الكهرباء وحدة ادرار على أدائها المالي؟

- **الأسئلة الفرعية:**

تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالخزينة، وما الهدف من تسييرها؟
2. فيما تتمثل مؤشرات قياس الأداء المالي؟
3. هل تحقق خزينة شركة إنتاج الكهرباء وحدة –أدرار– توازناً مالياً؟
4. ما مدى إسهام جدول تدفقات الخزينة في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة؟

- **الفرضيات:**

قصد دراسة وتحليل الموضوع نصيغ الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** يقصد بالخزينة مجموع التدفقات النقدية التي تمتلكها المؤسسة، والغاية من تسييرها هو تجنب عدم الوفاء بالالتزامات المستحقة؛
- **الفرضية الثانية:** يقصد بالأداء المالي مدى فعالية استخدام الوسائل المالية المتاحة ، وتعتبر مؤشرات التوازن المالي والسيولة من أهم مؤشراته؛
- **الفرضية الثالثة:** تحقق شركة إنتاج الكهرباء توازن مالي وذلك بالتسيير الجيد لخزينتها؛
- **الفرضية الرابعة:** يعد جدول تدفقات الخزينة من أهم القوائم المالية التي تساعد في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

ثانياً:أسباب اختيار الدراسة

يكمن اختيارنا لهذه الدراسة في الاعتبارات التالية:

- محاولة تطبيق الجانب النظري للموضوع على واقع مؤسسة اقتصادية؛
- أهمية الموضوع لدى المسير المالي خاصة والمؤسسة عامة؛
- الرغبة الشخصية للبحث في مجال التسيير المالي.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- إبراز ضرورة وجود تسيير جيد لخزينة المؤسسة؛
- القدرة على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إبراز الدور الجوهري الذي تلعبه الخزينة في المؤسسة الاقتصادية؛
- محاولة تطبيق أهم المؤشرات المالية للحكم على الأداء المالي لشركة إنتاج الكهرباء؛
- معرفة دور جدول تدفقات الخزينة في تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

خامساً: حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة على مستوى شركة إنتاج الكهرباء وحدة ادرار

الحدود الزمنية: تم الاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة الممتدة مابين (2013- 2015)

سادساً: منهج الدراسة

تماشياً مع طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة اعتمدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري لعرض معلومات ومفاهيم أساسية حول الخزينة وتسييرها والأداء المالي، وكذا أهم المؤشرات المالية لقياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج التحليلي كمحاولة لإسقاط الجانب النظري على شركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار.

سابعاً: صعوبات الدراسة

- قلة المراجع والمصادر فيما يخص موضوع تسيير الخزينة.

ثامناً: الدراسات السابقة

- **دراسة الباحثة نوبلي نجلاء،(2014-2015)، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، بعنوان:** استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.
- **دراسة الباحث بوخلوة باديس، (2002-2003) مذكرة مقدمة لنيل رسالة ماجيستير، إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف لمسيلة-الجزائر، بعنوان:** الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة لمسيلة.
- **دراسة الباحث صابر عباسي،(2011-2012)، مذكرة مقدمة لنيل رسالة ماجيستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر، بعنوان:** أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة.

تاسعاً: هيكل الدراسة:

قصد الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: يتضمن أهم الجوانب النظرية المتعلقة بتسيير الخزينة والأداء المالي، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى أسس معرفية حول الخزينة، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى مفهوم تسيير الخزينة وأهدافها، أما المبحث الثالث تم عرض الإطار المفاهيمي للأداء المالي.

الفصل الثاني: حاولنا من خلاله إبراز أهم المؤشرات المالية ونماذج إدارة الخزينة، حيث تم عرض مؤشرات التوازن المالي في المبحث الأول، والمبحث الثاني تضمن أهم النسب المالية المتمثلة في نسب السيولة، التمويل، المردودية، النشاط، بالإضافة إلى المبحث الثالث الذي يتضمن نماذج إدارة الخزينة وهي نموذج ميلو أور، باومول.

الفصل الثالث: خصص هذا الفصل لدراسة حالة شركة إنتاج الكهرباء وحدة ادرار، حيث تطرقنا إلى تقديم عام لشركة، وعرض البنية المالية لشركة وحساب المؤشرات المالية، كما تطرقنا إلى دراسة وضعية الخزينة خلال ثلاث سنوات.

الفصل الأول

الإطار العام لتسيير الخزينة والأداء المالي في المؤسسة

تمهيد:

يحظى موضوع تسيير الخزينة باهتمام كبير من قبل المحللين الماليين في مجال الإدارة المالية، فهدف هاته الأخيرة هو ضمان توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف الأنشطة والوفاء بالتزاماتها، لذا فهي تعتمد بشكل كبير على الخزينة والتي تمثل حصيلة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والمتعلقة أساساً بنشاط المؤسسة، مما يستوجب تسييرها بأفضل كفاءة ممكنة لتحقيق الأهداف المرجوة، وعليه فقد أصبحت الخزينة ذات أهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية لما لها من تأثيرات على مركزها المالي أو أدائها المالي.

سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول الخزينة

المبحث الثاني: ماهية تسيير الخزينة

المبحث الثالث: الأداء المالي للمؤسسة (المفهوم، المعايير، العوامل المؤثرة)

المبحث الأول: أساسيات حول الخزينة

تعتبر الخزينة عنصراً مهماً في المؤسسة كونها تمكنها من تحديد السيولة الكافية للقيام بمختلف أنشطتها، نحاول في هذا المبحث التعرف على مفهوم الخزينة والعناصر المكونة لها، ثم نتطرق إلى جدول تدفقات الخزينة.

المطلب الأول: مفهوم الخزينة ومكوناتها

من خلال هذا المطلب سيتم تقديم مفاهيم للخزينة ومكوناتها.

الفرع الأول: مفهوم الخزينة

يمكن النظر للخزينة بمفاهيم متعددة منها[1]:

أولاً: المفهوم التقليدي للخزينة:

ينظر للخزينة حسب هذا المفهوم على أنها الفرق في لحظة معينة بين المصادر الموضوعة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط.

ثانياً: المفهوم النقدي للخزينة:

الخزينة هي مخزون نقدي يتوقف مستواه على مميزات هيكلة استخدامات وموارد المؤسسة، هذا الهيكل يمكن تعريفه استناداً إلى درجة التقارب النقدي الخاص بمختلف أقسام استخدامات وموارد المؤسسة.

ثالثاً: المفهوم التفاضلي للخزينة

تعبر خزينة المؤسسة عن رصيد لمجموع الموارد ومجموع الاحتياجات، فهي تعرف بأنها الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

تظهر الخزينة في هذا التعريف كنقطة وصل بين الأجل الطويل الممثل برأس المال العامل، والأجل القصير الممثل باحتياجات رأس المال العامل.

رابعاً: المفهوم الديناميكي للخزينة

وهو مقياس لحظي ناتج عن الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة المرتبطة أساساً بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة، فجوهر الخزينة إذن هو ضمان الحركة المستمرة للتدفقات النقدية، حيث تشمل التدفقات الداخلة على تلك الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من أطراف متعددة لمواجهة الاحتياجات المتعلقة بالتدفقات الخارجة.

نستنتج مما سبق أن الخزينة هي عبارة عن مجموع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو السيولة التي تكون تحت تصرف المؤسسة من أجل تسديد التزاماتها أو لمواجهة احتياجاتها اليومية.

---

[1] قمان مصطفى، **محاضرة بعنوان مفاهيم اساسية حول الخزينة** ، قسم العلوم تجارية، تخصص مالية وتسيير بنكي دولي، جامعة المسيلة،الموسم الجامعي 2015/2014، ص1.

الفرع الثاني: مكونات الخزينة

تتحدد مكونات الخزينة انطلاقاً من الميزانية المالية، وتتكون من أصول الخزينة وخصومها، باعتبار أن هدف إدارة أصول أسفل الميزانية هو تحقيق الحد الأدنى من الاحتياج في رأس المال العامل وهي كالاتي: [1]

1. عناصر أصول الخزينة:

- ✓ سندات الخزينة: يتم شراؤها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب والتي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الأجل يسدد البنك قيمة السندات وفائدتها؛
- ✓ خصم الأوراق التجارية: هي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق وتتحصل مقابل ذلك على عمولة؛
- ✓ الحسابات الجارية: هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في اي وقت وتوجد في الحساب الجاري البريدي وحساب البنك؛
- ✓ الصندوق: يمثل الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة.

2. عناصر خصوم الخزينة:

هي الأموال التي تمنح مباشرة لخزينة المؤسسة من قبل البنك، أي أن البنك يمول احتياجات المؤسسة بمنحها السيولة التي تحتاجها لتسديد قيمة السلع والخدمات والديون، وتتمثل في : تسهيلات الخزينة، السحب على المكشوف، والسلفات المصرفية.

المطلب الثاني: مفهوم جدول تدفقات الخزينة

في هذا المطلب نبين تعريف وأهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة.

الفرع الأول: تعريف جدول تدفقات الخزينة

جدول تدفقات الخزينة هو:"عبارة عن وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر مدة إعداده لذلك يعتبر مكمل للميزانية وجدول حسابات النتائج"[2].

"تعد كشوفات تدفقات الأموال كوسيلة تحليلية لدراسة ومتابعة حركة التغيرات التي حصلت في أموال المؤسسة في الفترة الحالية والسابقة أي بمعنى حصر تلك التغيرات التي تعتبر بمثابة استخداماً للأموال، وتلك التي تعتبر مصدراً لها وبهذه الصورة التحليلية سوف تكون هذه الكشوفات مفيدة جداً للإدارة المالية في دراستها لحركة الأموال التي حصلت في الفترات الماضية"[3].

---

[1] حنان سيد روحو، **دور سلوك الخزينة لحقيق التوازن المالي "حالة مؤسسة السيارات الصناعية snvi وحدة ورقلة" (2010-2013)**، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2013-2014، ص ص 22،23.

[2] فاطمة الزهرة لحرش، **أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الأنابيب الناقلة الغاز ALFA PIPE بولاية غرداية للفترة (2010_2012)**، مذكرة ماستر ، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012_2013، ص4.

[3] باديس بن يحي بوخلوة، **الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة دراسة حالة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص 4.

يمكن تحليل جدول تدفقات الخزينة من خلال الوظائف الأساسية للمؤسسة المتمثلة في: [1]

- **وظيفة الاستغلال:** دورة الاستغلال هي الفترة التي تتحمل فيها المؤسسة نفقات الشراء وذلك عادة قبل استلام إيرادات المبيعات، هذه الفترة الفاصلة بين دفع المشتريات واستلام الإيرادات تولد ما يعرف بالاحتياجات المالية لدورة الاستغلال.

  تبدأ دورة الاستغلال من حين تموين المخزون، وتنتهي عند تسديد العميل الذي قام بشراء السلع أو المنتجات التامة الصنع.

- **وظيفة الاستثمار:** دورة الاستثمار تمثل عملية الحيازة على الاستثمارات التي تشارك طوال حياتها الإنتاجية في إنتاج تدفقات نقدية، وذلك لغرض تلبية تطلعات مالكي رأس المال.

ودورة الاستثمار تحدد هيكل التمويل طويل المدى، بحيث انه من القواعد المتعارف عليها في هذا الشأن هي قاعدة تخصيص الموارد في تمويل الاستخدامات حسب طبيعتها وعليه فالاستثمارات يجب أن تكون ممولة بموارد دائمة، تخصيص هذه الموارد الدائمة التي يكون مصدرها إما أموال خاصة أو قروض طويلة يكون بهدف رصدها في استثمارات تكون مدتها نوعا ما طويلة، وتشغيل هذه الاستثمارات هو الذي يسمح بتعويض هذه الأموال الدائمة، بالإضافة إلى تحقيق وفرات إضافية.

- **وظيفة التمويل:** يقصد بدورة مالية شبكة التدفقات المالية التي تضمن عملية التبادل التي تقوم بها المؤسسة مع الأعوان الاقتصاديين الآخرين، فالدورة المالية تشمل كل العمليات التي تدخل ما بين الفترة التي تقوم فيها المؤسسة بتحويل النقود التي تمتلكها، أو التي اقترضتها إلى سلع وخدمات، والفترة التي تسترجع فيها هذه الأموال.

[1] ضيق إبراهيم، **مساهمة لتفسير تغيرات خزينة مؤسسة الاشغال التكميلية بورقلة باستعمال جدول التدفقات للفترة (1999- 2001)**، رسالة ماجيستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2004، ص ص 21- 24.

الجدول رقم (1-1):يوضح جدول تدفقات الخزينة

التدفقات المالية	N	N+1	N+2
_القدرة على التمويل الذاتي CAF _التغير في الاحتياج في رأس المال العامل ΔBFR			
خزينة الاستغلال (أ)			
_التنازل عن الاستثمارات _حيازة الاستثمارات			
خزينة الاستثمار(ب)			
_الرفع في الأموال الخاصة _مكافآت رأس المال			
خزينة الأموال الخاصة(1)			
_قروض جديدة _تسديد القروض			
خزينة الاستدانة(2)			
خزينة التمويل(ج) = (1) + (2)			
الخزينة الإجمالية (أ+ ب+ ج)			

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(الإدارة المالية)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص139.

الفرع الثاني: أهمية جدول تدفقات الخزينة

يعتبر جدول تدفقات الخزينة إجباري في النظام المالي، فهو الحجر الأساسي للتحليل المالي، كما أنه يكتسي أهمية كبيرة في تقدير خطر الإفلاس والتنبؤ بالمشاكل التي تواجه المؤسسة وذلك باعتماده على تحليل خزينة كل وظيفة من وظائفه (الاستغلال، الاستثمار، التمويل).

وندرج أهمية جدول تدفقات الخزينة في النقاط التالية[1]:

- أداة ضرورية في التسيير والتقدير؛
- تساعد في تقييم السيولة والقدرة على الوفاء بالديون والمرونة المالية للمؤسسة؛
- تساعد على التنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية؛
- تدعيم القوائم المالية الأخرى.

[1] جهيدة عواريب، **استخدام التحليل المالي الديناميكي لتشخيص التوازن المالي حالة مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير(2011-2012)**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص 6.

المبحث الثاني: ماهية تسيير الخزينة

تهتم الإدارة المالية بالأنشطة المالية للمؤسسة المتعلقة بإدارة أو تسيير الخزينة وتوفير التمويل اللازم من أجل القيام بوظائفها وتحقيق أهدافها. في هذا المبحث سنتطرق إلى تسيير الخزينة وأهدافها، وأهم مشاكل تسيير الخزينة وطرق تسييرها وفي الأخير العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم تسيير الخزينة وأهدافها

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم تسيير الخزينة واهم اهدافها.

الفرع الأول: مفهوم تسيير الخزينة

"يعتبر تسيير الخزينة من المهام الأساسية للمسير المالي، فهي تمثل أساس التوفيق بين الربحية والسيولة، فارتفاع رصيد الخزينة يمثل القوة المالية للمؤسسة لكن التمادي في ذلك يؤدي إلى التوقف التدريجي لتك القوة ويؤدي بها إلى فقدان الفرص"[1].

ويقصد بتسيير الخزينة:"عملية إدارة الأصول السائلة في المؤسسة، هذه الأصول التي تتكون من النقدية والأصول سهلة التحويل إلى سيولة مثل الأوراق المالية قصيرة الأجل، فالسيولة هي مقدار العملة المتاحة لدى المؤسسة والشيكات المستحقة لها، وأرصدتها لدى البنوك، وتشكل الخزينة الجزء الأكبر من الأصول السائلة، أما الأوراق قصيرة الأجل فهي أدوات استثمارية قصيرة الأجل تستخدمها المؤسسة بغرض تحقيق عائد من أرصدتها النقدية العاطلة، وتعتبر هذه الأوراق مماثلة إلى حد ما للنقدية حيث يمكن تحويلها إليها بسرعة"[2].

نستنتج مما سبق أن تسيير الخزينة هو عبارة عن إدارة السيولة الجاهزة في المؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف تسيير الخزينة

إن الهدف الرئيس لتسيير الخزينة يكمن في تقليل مخاطر السيولة داخل المؤسسة، ويمكن تفصيل هذا الهدف على النحو التالي[3]:

1 -**مواجهة الاحتياجات النقدية:** (MEETING CASH NEEDS) ويتم ذلك من خلال:

-إعداد التنبؤات للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة؛

-توفير التمويل للاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة.

2 -**تقليل الاحتياجات النقدية:** (MINIMIZING CASH NEEDS) ويتم ذلك من خلال ما يلي:

-تقليل تسرب النقد من المؤسسة؛

-الإسراع في تحصيل ديون المؤسسة؛

---

[1] مبارك لسلوس، **التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير** ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 249.

[2] عبد العزيز محمد المخلافي،**أساسيات الإدارة المالية**، بدون دار نشر، صنعاء، ص ص 261،262.

[3] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص187،188.

-التأخير في دفع المستحقات على المؤسسة إلى أقصى حد ممكن مسموح به من قبل الدائنين.

3- **تقليل كلفة النقد:** (MINIMIZING CASH COST) ويتم ذلك من خلال ما يلي:

-تقليل الحاجة إلى النقد؛

-الإقتراض بأفضل الشروط الممكنة؛

-البحث عن أفضل الفرص لاستثمار الفوائض النقدية.

4_تفادي الخسائر التي قد تنجم عن الدخول أو الالتزامات بالعملة الأجنبية التي قد تنجم عن التغير في أسعار الصرف.

المطلب الثاني: أساليب و مشاكل تسيير الخزينة

نعرض من خلال هذا المطلب أساليب ومشاكل تسيير الخزينة.

الفرع الأول: أساليب تسيير الخزينة

لقد شهد تسيير الخزينة تغيرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة من ناحية، وتطور الأساليب التكنولوجية الحديثة وخاصة أساليب التمويل الإلكتروني للأموال من ناحية أخرى، وأساليب تسيير الخزينة يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات هي[1]:

أ -**مراقبة التدفقات النقدية:** وهي الحالة التي تتوازن فيها التدفقات النقدية للداخل مع التدفقات النقدية للخارج بما يسمح للمؤسسة الاحتفاظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية، ولأن المؤسسات تحصل على الأموال من عدة مصادر، وتدفع أموال في عدة أماكن نظراً لتعدد فروعها في عدة مدن أو دول، وبالتالي يكون لديها عشرات الحسابات البنكية، فلا بد أن يكون لديها نظام فعال للتحصيل والدفع ولتحويل الأموال من الفروع والمصادر المختلفة إليها بما يضمن مراقبة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المؤسسة.

ب- تعجيل عملية تحصيل الحسابات المدينة: حيث أنه لا بد من تحصيل الحسابات المدينة بسرعة أكبر، مما يؤدي إلى زيادة سرعة التدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة، ويحسن من كفاءة تسيير الخزينة، وهناك أساليب عديدة تستخدم لتعجيل عملية التحصيل من بينها:

1 -**الصندوق المقفل:** وهو إجراء يستخدم لتسريع عملية التحصيل باستخدام صناديق البريد بدلًا من مراكز إدارة المؤسسة، حيث يقوم البنك المعتمد يومياً بجمع ما يوجد في الصندوق وإيداعه في حساب المؤسسة، ومن ثم يرسل البنك كشفاً يومياً بما تم جمعه عبر نظام التحويل الالكتروني، وهذا النظام يحقق الوقت اللازم لاستلام الشيكات الواردة وإيداعها وتسويتها من خلال النظام البنكي بحيث تصبح الأموال جاهزة للاستخدام.

2 -**الديون المسبقة التفويض:** وهذه الطريقة تتيح فرصة التحويل التلقائي للأموال من حساب العميل إلى حساب المؤسسة في التواريخ المحددة، وتسمى هذه الطريقة أيضاً بالعملية اللاورقية، لكونها تتم بدون

[1] عبد الله عبد الله السنفي، **الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2013 ص ص 285،286 .

استخدام الشيكات الورقية التقليدية، وهذه الطريقة تسرع عملية تحويل الأموال لأنها تؤدي إلى تجنب الحاجة إلى وقت الإرسال في البريد وتسوية الشيكات وبالرغم من أن هذه الطريقة فعالة، إلا أن الإقبال عليها لازال قليلا.

3 -**التركيز البنكي**: أي اعتماد بنك كبير يتم توجيه الأموال إليه من بنوك الإيداع المحلية التي تقوم بجمع الشيكات من الصناديق المقفلة السابق ذكرها أو الأموال التي تودع فيها مباشرة لحساب المؤسسة، ومن مزايا التركيز البنكي القدرة على التحويل السريع للأموال من بنوك التحصيل إلى بنك التركيز.

4 -**شيك التحويل الإبداعي** : هو أسلوب حديث في ميدان تحويل الأموال، يعرف بالتمويل الإبداعي الالكتروني، يتم من خلال شبكة اتصال إلكترونية توفر الفرصة لإرسال البيانات من بنك إلى آخر، فبدلا من استخدام الشيكات الورقية، يتم بواسطة هذه الشبكة معالجة البيانات بالتنسيق بين أنظمة الكمبيوتر وشبكات الاتصال مما يؤدي إلى سرعة تحصيل الأموال وسرعة تدفقها إلى داخل المؤسسة.

ج -**الإبطاء في عملية الدفع**: تستخدم هذه الطريقة للمحافظة على الحد الأدنى من الأرصدة النقدية، وذلك من خلال إتباع بعض الأساليب التي تراعي عدم المساس بسمعة المؤسسة ومن هذه الأساليب نجد[1]:

1 -الصرف المركزي: أي تركيز الدفع بالمركز الرئيس للمؤسسة ومن حساب موحد، يتميز هذا الأسلوب بعامل الوقت الذي يمر بين تحرير طلب الحصول على السيولة وعملية الدفع.

2 -تجنب الدفع المبكر: ويعني أن تدفع المؤسسة التزاماتها للموردين في آخر فرصة ممكنة.

3 -استخدام الشيكات كوسيلة للدفع: وهذا يتيح للمؤسسة بضعة أيام أخرى تستطيع خلالها الاستفادة من السيولة.

الفرع الثاني: مشاكل تسيير الخزينة

يستوجب تحديد المستوى الاجمالي للخزينة الاهتمام بمشكلتين أساسيتين هما[2]:

- **مشكلة المردودية**: إن تحديد المستوى الاجمالي للخزينة يتطلب المقارنة بين تكلفة التمويل القصير الأجل للمؤسسة ومردودية الأموال المستثمرة، لذلك يجب تخفيض هذه الأموال إلى أقصى حد ممكن، أو بمعنى آخر يكون مستوى الخزينة قريباً من الصفر، فالخزينة المعدومة تؤدي إلى اختلالات أثناء الدورة، غير أنه من المؤكد أن اللجوء إلى قروض قصيرة الأجل أثناء الاحتياج إلى السيولة، يكون أقل تكلفة من الاحتفاظ بصفة دائمة بفائض من الأموال، وقد يكون الاحتفاظ بخزينة سالبة أكثر ايجابية، ومن ثمة اللجوء إلى ديون قصيرة الأجل لتمويل الاحتياجات الدائمة، وهذه الحالة تواجهها بعض المؤسسات التي يكون فيها رأس المال العامل ثابت نسبياً في الوقت الذي يكون فيه مستوى النشاط في ارتفاع، دون إهمال مدى مساهمة التضخم في زيادة هذه الظاهرة حيث يكون اللجوء إلى الديون قصيرة الأجل بصفة متكررة.

---

[1] عبد الله عبد الله السنفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 287.

[2] بوخلوة باديس، **الامثلية في تسيير خزينة المؤسسة دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة لمسيلة** ، رسالة ماجيستير، إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2002-2003، ص ص 34،35.

- **مشكل المخاطرة:** يتحدد مستوى الخزينة كذلك بدرجة المخاطرة التي تتحملها المؤسسة، ولتفادي العجز في الخزينة قد تقرر المؤسسة الاحتفاظ بهامش أمان معين.

إن مستوى الخطر بالنسبة للخزينة صعب التحديد حيث يتوقف ذلك على:

- تقييم احتياجات رأس المال العامل
- تواجد عمليات خارج الاستغلال
- تحولات المحيط (انخفاض القروض البنكية).[1]

[1] بوخلوة باديس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 34،35.

المبحث الثالث: الأداء المالي للمؤسسة (المفهوم، المعايير والعوامل المؤثرة)

إن الأداء يعتبر المحور الأساسي لوجود المؤسسة من عدم وجودها، فهدف المؤسسة الاقتصادية هو الرفع أدائها بصفة عامة وأدائها المالي بصفة خاصة وهذا لتعزيز وتقوية وضعيتها في السوق. سنركز في هذا المبحث على مفهوم الأداء المالي، ومعاييره، والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي للمؤسسة

يتناول هذا المطلب مفهوم للأداء والأداء المالي وأهميته

الفرع الأول: تعريف الأداء

توجد هناك العديد من التعاريف للأداء.

يعرف بعض الباحثين الأداء على أنه:" مستوى تحقيق الأهداف وهذا المستوى يقاس باستخدام المؤشرات، هذا التعريف يحصر الأداء في نسبة انجاز الأهداف أي أن الأداء هو الفعالية، هذا صحيح لكن غير كاف، لأنه لا يمكن الحكم على المؤسسة بأنها تحقق أداء جيد بمجرد تحقيقها للأهداف المناطة بها، فالمؤسسة قد تتمكن من ذلك ولكن بالاستغلال المفرط للموارد"[1].

يرى (A.Kherakhem): أن الأداء هو:" تأدية عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة"[2]

أما Miller et Bromily فقد قدما تعريفاً للأداء يتوافق مع أهداف مؤسسات الأعمال حيث عرفا الأداء على أنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"[3].

ومنه نستنتج أن الأداء: هو قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

الفرع الثاني: تعريف الأداء المالي للمؤسسة

نجد أن للأداء المالي عدة تعاريف مختلفة.

الأداء المالي هو:" تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج والجداول الملحقة ولكن لا جدوى من

---

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)**، رسالة ماجيستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002، ص ص 14، 15.

[2] صابر عباسي، **اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة_الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011،ص ص79، 80.

[3] عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 7، العدد 2، 2014، ص23.

ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدارسة، وعلى هذا الأساس فان تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح"[1].

ويعرفه كل من (ROBINS et WIERSEMA) على انه:" انعكاس لقدرة منظمات الأعمال وقابليتها على تحقيق أهدافها"[2].

يعرف (MILLER ET DESS) 1996 الأداء المالي بأنه: " تعبير عن نشاطات إدارة الأعمال باستخدام مقاييس مالية معينة، وانه الأداة الرئيسية الداعمة لجميع أنشطة المؤسسة المختلفة" [3].

هناك من يربط الأداء المالي بالأهداف فيعرفه بأنه "انعكاس لقدرة وقابلية المؤسسة على تحقيق الأهداف أو يعرفه بدلالة النتيجة بغض النظر عن الوسائل المستخدمة بأنه النتيجة النهائية لنشاط المؤسسة"، وهذا التعريف يعد محدود جداً لأنه من الممكن أن تحقق المؤسسة الاقتصادية النتيجة المطلوبة ولكن في المقابل يكون هناك هدر كبير في الموارد وهذا ليس بعقلاني.[4]

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على الإستغلال الأمثل لمواردها في الإستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة.

الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي

تبرز أهمية الأداء المالي للمؤسسة عادة من خلال ما يحتاجه المديرون من قياس لبيان كيف هو الأداء بمرور الوقت والمساعدة في التنبؤ باستمرار عن الحالة المستقبلية لها ويمكن تحديد أهمية الأداء المالي للمؤسسة كما يلي[5]:

- المساعدة في متابعة ومعرفة النتائج المالية لنشاط المؤسسة وطبيعة تلك النتائج سواء كانت ايجابية أم سلبية؛
- المساعدة في متابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية سواء كانت مزدهرة أم أن هناك ركود اقتصادي فضلاً عن الأمور المالية المحيطة بالمؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك؛
- المساعدة في إجراء عمليات التحليل والمقارنة للنتائج المالية للمؤسسة مع السنوات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة لها؛
- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية من خلال التحليل العلمي لتلك البيانات؛

---

[1] شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الدخلية المالية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة سونلغاز**، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص ص130،131.

[2] عبد الباقي بضياف، **تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة دراسة قياسية على السوق المالي السعودي 2009-2012**، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، تخصص مالية كمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013، ص29.

[3] ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة مدخل تحليلي**، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص 134.

[4] نوبلي نجلاء ، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، اطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 149.

[5] عجيلة حنان، **فعلية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حالة مؤسسة الأنابيب ALFAPIPE وحدة غرداية للفترة (2008-2011)**، رسالة ماجيستير في علوم التسيير تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص72.

- تعتمد الرؤية المستقبلية للمؤسسة على العوائد المتوقع تحقيقها من أدائها المستقبلي وهذا يعني ضرورة الاهتمام بالأداء المالي وطرق قياسه؛
- يساهم قياس الأداء المالي في تحديد مواقع القوة والضعف التي تعاني منها المؤسسة، وهذا يساعد كثيراً على اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة هذه الانحرافات؛
- يعد الأداء المالي الأداة المهمة للكشف عن الميزة التنافسية التي يمكن أن تعمل على أساسها المؤسسة.

المطلب الثاني: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

نتعرف من خلال المطلب على معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول: معايير الأداء المالي

هناك مجموعة من المعايير يعتمدها المحلل المالي من أجل قياس أداء المؤسسة من أهمها:[1]

1. **المعايير المطلقة :** تقيس كفاءة سيولة المؤسسة في الأجل القصير، يأخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة في ضوئها تقارن القيمة المماثلة للمؤسسة مع هذه القيمة، أو هي مجموعة المعايير التي تم التوصل إليها عن طريق دراسة عدة قوائم مالية لعدة فترات مالية ولعدد من الوحدات الاقتصادية، وبالتالي أدت إلى التوصل إلى نتائج مطلقة يمكن من خلالها الحكم على الوحدة الاقتصادية المعنية بالتحليل.
2. **المعايير التاريخية:** تعتمد على النتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترة أو فترات زمنية ماضية (تاريخية)، حيث يعتمد المحلل المالي على مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها عن الفترة المالية المعنية بالنتائج التي تم تحققها خلال الفترة المالية السابقة ، في سبيل تفسير النتائج وإعطاء الحكم على النتائج المحققة عن أي علاقة رياضية يمكن أن تنشأ بين البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية.
3. **المعايير الصناعية:** ويتم التوصل إلى هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من المؤسسات تنتمي إلى صناعة واحدة خلال فترة زمنية واحدة ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استعمالاً.
4. **المعيار المخطط أو المستهدف أو المعيار الموضوعي:** نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلا، وذلك خلال فترة زمنية محددة، ومن أمثلتها النسب التي يضعها البنك المركزي ويطلب من البنوك الالتزام بها مثل نسبة القروض إلى الودائع وغيرها من النسب الأخرى[2].

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تصنف العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية تتعلق بالمحيط الاقتصادي الخارجي.

---

[1] بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة 2006-2010**، رسالة ماجيستير، إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص 29.

[2] محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، 2010، ص 212.

1- العوامل الداخلية

تتلخص أهم العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي في[1]:

- **الهيكل التنظيمي:** يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية ومن ثم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها، فضلا عن تأثير طبيعة الهيكل التنظيمي على اتخاذ القرارات المالية ومدى ملاءمتها للأهداف المالية المسطرة، ومدى تصحيحها لطبيعة الانحرافات الموجودة.
- **المناخ التنظيمي:** ويقصد به مدى وضوح التنظيم في المؤسسة، وإدراك العاملين علاقة أهداف المؤسسة وعملياتها وأنشطتها بالأداء المالي حيث إذا كان المناخ التنظيمي مستقر فانه منطقياً نضمن سلامة الأداء المالي بصورة ملحوظة وايجابية كذلك جودة المعلومات المالية وسهولة سيرانها بين مختلف الفروع والمصالح وهذا ما يضفي الصورة الجيدة للنشاط المالي وبالتالي الأداء المالي.
- **التكنولوجيا:** يقصد بها تلك الأساليب والمهارات الحديثة التي تخدم الأهداف المرجوة، كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكنولوجيا التحسين المستمر، لذا وجب على المؤسسة الاقتصادية أن تولي اهتمامها الكبير بالتكنولوجيا المستخدمة والتي يجب أن تنسجم مع الأهداف الرئيسية لها، وذلك عن طريق التكيف والاستيعاب لمستجداتها بهدف الموائمة بين التقنية والأداء المالي، مما يضعها أمام حتمية تطوير هذا الأخير بما يلائم التكنولوجيا المستخدمة.
- **حجم المؤسسة:** قد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها على الأداء المالي بشكل سلبي، فكبر حجم المؤسسة يشكل عائقا للأداء المالي، لان في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيداً وتشابكاً، وقد يؤثر إيجاباً من ناحية أن كبر حجم المؤسسة يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة الأداء المالي لها وهذه الحالة هي الأكثر واقعية.

2- العوامل الخارجية

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل ما يلي[2]:

-التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛

-القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛

-السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

---

[1] نوبلي نجلة، **نفس المرجع السابق**، ص ص 151،152.

[2] عباسي عصام، **تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات دراسة حالة لينذ غاز 2009- 2011**، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 201-2012، ص 63.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل نستخلص ما يلي:

-الخزينة مرآة عاكسة للمركز المالي للمؤسسة باعتبارها المصب الذي تتجمع فيه التدفقات النقدية داخلية كانت أم خارجية، ونظراً لأهميتها يجب تسيير الخزينة بكفاءة عالية مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للمؤسسة؛

-يعبر تسيير الخزينة عن مجموعة القرارات والوسائل المستخدمة لتوفير السيولة اللازمة لتسديد المستحقات في آجالها؛

-جدول تدفقات الخزينة هو وثيقة شاملة تفسر تغيرات تدفقات الخزينة خلال فترة زمنية معينة؛

-يتمثل الأداء المالي في مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بأقل تكلفة ممكنة، ويساعد في إجراء عملية تحليل وتقييم البيانات المالية.

الفصل الثاني

المؤشرات المالية ونماذج تسيير الخزينة

تمهيد:

تعد دراسة مؤشرات الأداء المالي من أهم متطلبات اتخاذ القرار السليم في المؤسسة، كونه يمكن هاته الأخير من تقييم أدائها بشكل فعلي ودقيق كما يعكس مدى نجاحها وتطورها وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يستدعي تحليلاً شاملاً لمختلف أنشطتها لذا يعتمد المحلل المالي في دراسته على مجموعة من الأساليب المتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة.

حيث تمحورت دراستنا في هذا الفصل حول مختلف مؤشرات الأداء المالي والنماذج الرياضية لتسيير الخزينة، وذلك من خلال المباحث التا لية:

المبحث الأول: مؤشرات التوازن المالي

المبحث الثاني: النسب المالية

المبحث الثالث: نماذج تسيير الخزينة

المبحث الأول: مؤشرات التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي من الأهداف الرئيسية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، وعليه سنتناول في هذا المبحث دراسة كل من رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، والخزينة.

المطلب الأول: رأس المال العامل (FR)

نحاول في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم رأس المال العامل وأنواعه وأهم الحالات التي يمكن أن يأخذها.

1. تعريف رأس المال العامل FR

هناك تعريف متعددة لرأس المال العامل منها:

إن رأس المال العامل يعني:" مقدار زيادة الأصول المتداولة على الخصوم قصيرة الأجل." [1]

يشار إلى رأس المال العامل بأنه:" إجمالي استثمارات المؤسسة في الأصول المتداولة، هذه الأصول هي التي يتم تحويلها إلى سيولة من خلال العمليات التشغيلية والطبيعية للشركة خلال مدة زمنية قدرها سنة واحدة، هذه الاستثمارات تشمل : الخزينة، والأوراق المالية قصيرة الأجل، وحسابات العملاء وأوراق القبض." [2]

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين، وهو يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أو هو ذلك الجزء من الأصول الجارية غير الممول بالخصوم الجارية.

كما يظهر بالشكل التالي: [3]

الشكل رقم (2-1): يمثل العلاقة بين رأس المال العامل واستخدامات وموارد المؤسسة

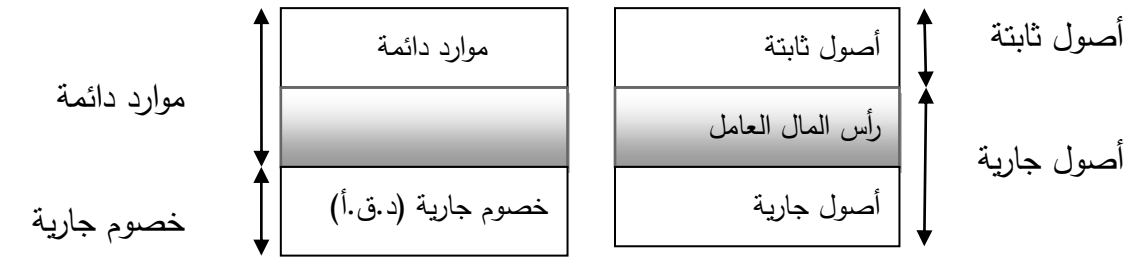

من التعاريف السابقة نستنتج أن رأس المال العامل هو ذلك الجزء الفائض أو المتبقي من الأموال الدائمة بعد تغطية الأصول الثابتة وتمويل الأصول المتداولة.

---

[1] صادق الحسني، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها** ، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، سنة 1998، ص369.

[2] محمود صبح، **رأس المال العامل وتمويل المشروعات الصغيرة**، الطبعة الثانية، البيان للطباعة والنشر، سنة 1999، ص21.

[3] حياة نجار، **محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، السنة الأولى ماستر ، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، السنة الجامعية 2015-2016، ص 18.

2. **أنواع رأس المال العامل**

نميزها كالتالي[1]:

- **رأس المال العامل الصافي** : يعد أكثر الأنواع استعمالاً، ويمثل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة؛

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

- **رأس المال العامل الخاص** : وهو عبارة عن رأس المال العامل الصافي دون ديون طويلة ومتوسطة الأجل الموجهة لتمويل الأصول الثابتة، ويوضح درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية:

رأس العامل الخاص = الأصول المتداولة – إجمالي الديون

- **رأس المال العامل الأجنبي** = هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الاجمالي أو الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة.

[1] بودهج أمينة، **اثر سلوك الخزينة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص ص4،5.

3- حالات رأس المال العامل (FR)

يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات تتمثل فيما يلي[1]:

1) **رأس المال العامل موجب:** يكون في هذه الحالة الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وهذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة الطويلة الأجل، فالتوازن المالي في هذه الحالة محقق من طرف المؤسسة نظراً للفائض الموجود في الموارد والذي يسمح بتمويل الاحتياجات الأخرى القصيرة الأجل؛
2) **رأس مال العامل معدوم:** في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة طويلة الأجل، فالتوازن المالي محقق في هذه الحالة ولكن لا يحقق أي فائض في الموارد الطويلة المدى؛
3) **رأس المال العامل سالب:** في هذه الموارد الدائمة أقل من الأصول الثابتة هذا يعني أن الموارد الدائمة لا تغطي الاحتياجات طويلة الأجل، فالتوازن المالي هنا غير محقق.

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل(BFR)

من خلال هذا المطلب سنتعرف على مفهوم الاحتياج في رأس المال العامل وكذلك تغيراته.

1 -تعريف الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)

احتياج رأس المال العامل هو: "ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات، المقبوضات والمدفوعات وكما يعتبر احتياجات رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة"[2].

يعبر احتياج رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يمكن تعريفه بأنه الجزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية، ويتم حسابه انطلاقاً من العلاقة التالية[3]:

الاحتياج في رأس المال العامل= (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة)- (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

[1] طير الويزة، سايغي باهية فريال، **فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري (البويرة)**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العقيد أكلي محند اولحاج، البويرة، 2015/2014، ص ص 61، 62.

[2] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة**، رسالة ماجيستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري ، قسنطينة،2011-2012، ص 95.

[3] مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة دراسة حالة مطاحن الواحات** ، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي: IAS والمعايير الدولية للمراجعة IFRS، يومي 2011/14/13، ص 23.

- دورة الاستغلال تنتج عن احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة)؛
- موارد التمويل مرتبطة بسرعة دوران الديون القصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي كل الديون القصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ماعدا السلفات المصرفية.

2 **تغيرات احتياجات رأس المال العامل:**[1]

2 1 **إحتياج رأس المال موجب:** هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة، مما يوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز؛

2 2 **إحتياج رأس المال العامل سالب:** هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة؛

2 3 **إحتياج رأس المال العامل المعدوم :** عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

المطلب الثالث: مؤشر الخزينة(T)

سيتم التعرض إلى حساب مؤشر الخزينة وأهم حالاتها.

1. حساب مؤشر الخزينة

تعتبر الخزينة المحصلة النهائية لكافة التدفقات النقدية الناتجة عن دورة الاستغلال ودورة الاستثمار ودورة التمويل، فهي تعد مؤشراً يحدد مستوى السيولة ويعبر عن التوازن المالي الاجمالي، وتحسب بالعلاقة التالية [2]:

$$TN = ET - RT$$

حيث:

ET: استخدامات الخزينة؛

RT: موارد الخزينة

تعتبر الخزينة المعيار الأكثر موضوعية للحكم على قدرة المؤسسة على استخدام سيولتها النقدية، لمواجهة استحقاقات الخزينة قصيرة الأجل ممثلة في موارد الخزينة، كما يمكن أن تحسب من المعادلة الأساسية للخزينة بالعلاقة

$$TN = FRNg - BFRg$$

[1] – عباسي عصام، **مرجع سبق ذكره**، ص76.

[2]- دهبية بن عبد الرحمان، **دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على إختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة 2005-2009**، رسالة ماجيستير، تخصص مالية الاسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011- 2012، ص 111.

2.حالات الخزينة: الشكل العام لوضعية الخزينة: يسعى المحلل المالي دائماً إلى حالة توازن مالي، ولمعرفة وضعية الخزينة يجب معرفة كل حالاتها وهذا من خلال المقارنة بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل[1].

الشكل رقم (2- 2):يمثل وضعيات الخزينة

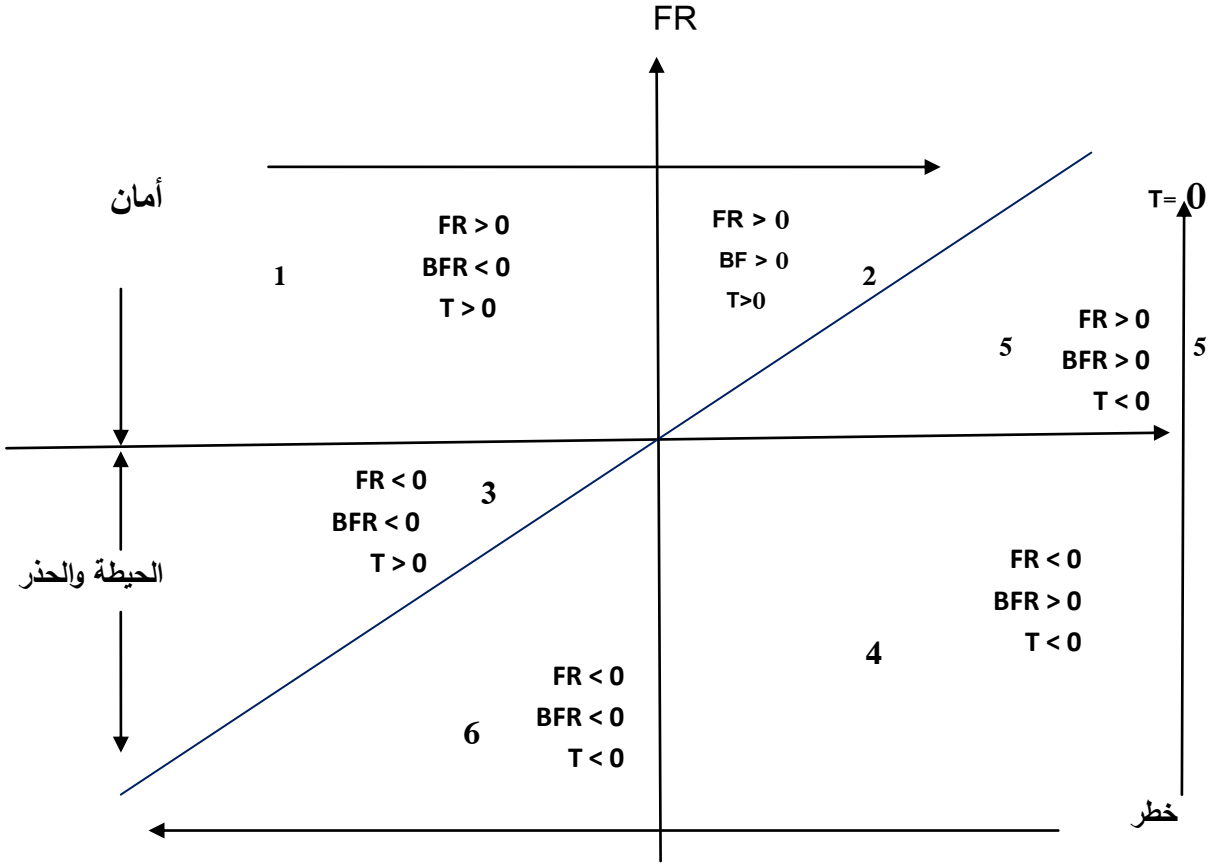

المصدر: حنان سيد روحو، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

القطب الموجب: يظهر الحالات التالية[2]:

في الحالة (1): الخزينة موجبة لأن رأس المال العامل أكبر من الصفر واحتياجات رأس المال العامل أقل من الصفر. أي أن المؤسسة تحقق فائضاً في التمويل يوجه لتدعيم الخزينة؛

في الحالة(2): الخزينة موجبة لأن كلا من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل موجبة ورأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، وهي الوضعية العادية لأنها تسود في أغلب المؤسسات التي لها سلوك عادي للخزينة؛

[1] فاطمة الزهراء بوطبة، **اثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص12.

[2] حنان سيد روحو ، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

في الحالة (3): الخزينة موجبة لأن كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل سالب لكن القيمة المطلقة لرأس المال العامل أقل من القيمة المطلقة لاحتياجات رأس المال العامل وهو ما يدل على وجود تمويل كافي لموازنة رأس المال العامل واحتياجاته لتحقيق فائض يشكل خزينة موجبة.

القطب السالب: يظهر في الحالات التالية[1]:

في الحالة (4): الخزينة سالبة لأن رأس المال العامل أقل من الصفر واحتياجات رأس المال العامل أكبر من الصفر، وذلك يبين إن المؤسسة تعاني من عجز في تمويل دورة الاستغلال والذي يحتاج إلى تمويل بمصادر أخرى؛

في الحالة (5): الخزينة سالبة لأن رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل ويدل على أنه ليس للمؤسسة هامش أمان يكفي لتغطية احتياجات رأس المال العامل؛

في الحالة (6): الخزينة سالبة لأن كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال سالب والقيمة المطلقة لرأس المال العامل أكبر من القيمة المطلقة لاحتياجات رأس المال العامل، في هذه الحالة لا يوجد هامش أمان للمؤسسة.

[1] حنان سيد روحو، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

المبحث الثاني: النسب المالية

تعد النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي، حيث أن لها أهمية في اتخاذ القرار حول الوضع المالي لمؤسسة ما أو عدة مؤسسات، لذا سنحاول في هذا المبحث إبراز أهم النسب المالية.

المطلب الأول: نسب السيولة والتمويل

نركز في هذا المطلب على نسب السيولة والتمويل كونها تمثل أهم أساليب التسيير المالي.

الفرع الأول: نسب السيولة

تعرف السيولة على أنها: " قدرة المؤسسة على توفير النقد لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل المتوقعة وغير المتوقعة في مواعيدها بكلفة مناسبة وبدون خسائر، من خلال الحصول على الإيرادات بشكل طبيعي، وتختلف مصادر هذه الإيرادات، وبصورة عامة قد تكون هذه الإيرادات ناجمة عن تحويل المخزون إلى مبيعات وتحصيل الذمم المدينة، أو من مصادر عديدة أخرى بهدف تعزيز ثقة الآخرين بإمكانية المؤسسة على التسديد في الوقت الملائم، إذ أن الحكم على درجة سيولة الأصل تكون من خلال وقت تحويله إلى نقد دون تحمل أي خسائر"[1].

1) **نسبة السيولة العامة:** وهي نسبة تعبر عن العلاقة ما بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وتعبر عن عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة التي يستحق سدادها خلال سنة مالية، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية[2]:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

وتتميز هذه النسبة باستعمالها الشائع لقياس اليسر المالي في الأمد القصير، لأنها توضح قدرة الأصول المتداولة الجارية على تسديد الالتزامات المتداولة عند ميعاد استحقاقها.

2) **نسبة السيولة السريعة:** وهي التي تأخذ الأصول المتداولة باستثناء المخزون، وتحسب النسبة كالأتي[3]:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة – المخزونات / الخصوم المتداولة

والنسبة المعيارية لها تأخذ قيمة الواحد فإذا كانت النسبة أعلى من هذا المعيار فان وضع المؤسسة جيد ويمكن أن تكون هذه النسبة اقل من النسبة المعيارية، والانخفاض الشديد في هذه النسبة يشير إلى مخاطر

---

[1] دريد كامل آل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2009، ص26.

[2] أمين السيد احمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 337.

[3] عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، **الإدارة المالية اطر نظرية وحالات عملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003، ص 58.

كبيرة تعتري المؤسسة، وعلى الرغم من أهمية ما نذكر إلا أن تطبيق هذه النسبة المعيارية يعتمد على طبيعة نشاطات المؤسسة.

3) **نسبة السيولة الجاهزة:** تستخدم هذه النسبة للتعبير عن مدى كفاية الأصول النقدية السائلة لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل والديون المستحقة السداد في العام القادم دون الاضطرار إلى بيع أصول متداولة أخرى، وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

نسبة السيولة الجاهزة = النقدية + الأصول شبه النقدية / الخصوم المتداولة

وتعتبر هذه النسبة مؤشر للسيولة لا يأخذ في الحسبان كل من حسابات العملاء وأوراق القبض والمخزون، مما يعني أن هذه النسبة لا تتعرض لأي تغير.

الفرع الثاني: نسب التمويل

انطلاقا من مبدأ التوازن العام بين الموارد الدائمة والاستخدامات الثابتة، فإنه من الضروري على مسيري المؤسسة الاقتصادية السعى من أجل تحقيق التساوي بين هذين العنصرين، ومن خلال نسب التمويل نتمكن من دراسة وتحليل مساهمة كل مصدر تمويلي في أصول المؤسسة، على وجه التحديد الأصول الثابتة[2].

1. **نسبة التمويل الخارجي للأصول:** وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول

تظهر هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، وبالتالي إزدياد عبء الفوائد، وفي هذه الحالة يجب أن تكون المنافع المتحصل عليها أكبر من أعباء الفوائد، ومع ذلك فان ارتفاع هذه النسبة بشكل يزيد عن 50% يعتبر مؤشر سلبي، لأنه يفقد المؤسسة استقلاليتها المالية.

2. **نسبة تمويل الأصول الثابتة:** وتحسب هذه النسبة كما يلي[3]:

نسبة تمويل الأصول الثابتة = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

- إذا كانت النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن جزء من الأصول الثابتة ممول بديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر سلبي على المؤسسة؛
- أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة تماماً من الأموال الدائمة وبالتالي لا يوجد ما يسمى برأس المال العامل الصافي في المؤسسة وهذا مؤشر سلبي؛

---

[1] أمين السيد احمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 340.

[2] شعبان محمد، **نحو اختيار هيكل تمويلي امثل للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال**، رسالة ماجيستير، مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009-2010، ص 123.

[3] منير شاكر محمد، وآخرون ، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2005، ص ص 55-60.

– أما إذا كانت النسبة اكبر من الواحد فهذا يشير إلى رأس المال العامل الصافي بشكل نسبة.

3. **نسبة التمويل الذاتي:** وتحسب بالعلاقة التالية:[1]

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

تمكننا هذه النسبة من معرفة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

– إذا كانت تساوي الواحد فان رأس المال العامل الخاص معدوم أي أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون طويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة وتكون رأس المال العامل الصافي؛

– اذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تمول قيمها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال.

4. **نسبة الاستقلالية المالية:** من الطبيعي أن استقلالية المؤسسة تتعلق بمديونيتها، لذلك في هذه النسبة يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية. حيث تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

المطلب الثاني: نسب المردودية والنشاط

الفرع الأول نسب المردودية

تقيس هذه النسب مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، وهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة، وتقاس بالمؤشرات التالية[2]:

1 –**نسبة مردودية الأموال الخاصة:** تمثل النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وهي من أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة مردودية الأموال الخاصة = الربح الصافي / الأموال الخاصة × 100

إن ارتفاع نسبة مردودية الأموال الخاصة قياساً بمؤشر المقارنة دليل قاطع عن تحسين مردودية الدينار الواحد من المبيعات ومبرراً لتأكيد قوة المؤسسة من ناحية الأداء، والذي هو انعكاس لكل سياساتها وقراراتها

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص ص 53، 54.

[2] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة – العلمة– سطيف**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008– 2009، ص ص 54، 55.

سواء تلك المرتبطة بالإنتاج أو التسويق أو التسعير أو غيرها، في حين يكون انخفاضها مبرراً لتأكيد حالة الضعف.

2 -**نسبة المردودية الاقتصادية:** وهي تقيس فعالية استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، لأنه إذا ازدادت هذه الأخيرة في البقاء يجب أن تكون فعالة بمعنى أن تكون قيمة المدخلات أقل من كمية المخرجات وهذه النسبة تتوافق مع مفهوم تقني هو الإنتاجية.

المردودية الاقتصادية هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ملائمة وكافية مقارنة برأس المال المستثمر.

يمتاز تحليل هذا النوع من المردودية بدراسة الفعالية في تخصيص مجموع الموارد المستثمرة، فهي تعبر إذن عن مردود الأموال الخاصة والديون المتوسط والطويل الأجل، وان دراسة هذا النوع من المردودية هو أمر ضروري لأنه يؤدي إلى تقليص الأموال المستثمرة إلى الحد الذي يتماشى مع احتياجات الإنتاج.

و تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية[1] :

معدل المردودية الاقتصادية RE = النتيجة الصافية للدورة / الأصول الاقتصادية

- إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على الوضع الجيد للمؤسسة؛
- أما إذا كانت أقل من الواحد فيجب إعادة النظر في طرق التسيير وهذا يدل على أن التكاليف مرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة النتيجة الصافية أو انخفاض حجم المبيعات، وإما حجم الأصول لا يتماشى مع وضعية المؤسسة.

الفرع الثاني: نسب النشاط

تقيس مدى قدرة المؤسسة على توليد مبيعات من خلال أصولها وتسمى هذه النسب أحياناً بمعدلات الدوران وتقاس بعدد المرات، وتعتبر معدلات الدوران قياساً لسرعة تحرك الأصول وتحولها إلى مبيعات ثم سيولة، كما تعتبر معياراً للحكم على كفاءة سياسة البيع في المؤسسة وإدارتها بشكل عام[2].

1) **معدل دوران المخزون:** يشير إلى عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات ويجب على المحلل أن يقارن هذا المعدل مع المعدلات السابقة للمؤسسة، كذلك مع المعدلات الخاصة بالمؤسسات المماثلة أو متوسط المعدلات السائدة في نفس النشاط أو كليهما معاً ويحسب هذا المعدل كالتالي[3]:

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط رصيد المخزون

[1] بوطغان حنان، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة،2007 -2008، ص ص73،74.

[2] عبد الناصر إبراهيم نور، وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص 307.

[3] محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية، الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية** ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 162.

بحيث أن ارتفاع هذا المعدل يعني زيادة نشاط المؤسسة وكفاءة إدارتها في البيع .

أما متوسط مدة التخزين فتشير إلى عدد الأيام المتوسطة التي تقضى بين تاريخ تخزين البضاعة وبيعها ويحسب كالآتي:

مدة التخزين = 360 / معدل دوران المخزون

حيث كلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة إدارة المؤسسة.

2) **معدل دوران أوراق الدفع:** وهو يشير إلى عدد مرات تسديد المؤسسة لالتزاماتها قبل مورديها، ويحسب هذا المعدل بقسمة المشتريات الآجلة على حسابات الدفع، وفي حالة عدم توفر رقم المشتريات الآجلة، يمكن استخدام رقم تكلفة البضاعة المباعة، و يتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية[1]:

معدل دوران أوراق الدفع = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط أوراق الدفع

أما متوسط مدة السداد فتشير إلى مدة الائتمان الذي تحصل عليه المؤسسة من مورديها، وإذا كانت هذه المدة أكبر من تلك التي تمنحها المؤسسة لعملائها كانت في حالة يسر وتقاس بالمعادلة التالية:

مدة التسديد = 360 / معدل دوران أوراق الدفع

3) **معدل دوران أوراق القبض:** تهدف هذه النسبة إلى تقييم قدرة إدارة المؤسسة على إدارة أوراق القبض أو المبيعات الآجلة، ومن خلالها نستطيع أن نحكم على كفاءة المؤسسة في التوسع في الائتمان للعملاء، وتقيس أيضا جودة المؤسسة في عملية تحصيل المبيعات الآجلة من العملاء، ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية[2]:

معدل دوران أوراق القبض = صافي المبيعات الآجلة / أوراق القبض

4) **معدل دوران مجموع الأصول:** يتم حساب هذا المعدل بقسمة المبيعات على مجموع الأصول، وهذا المعدل يتأثر كثيراً بحجم المؤسسة وطبيعة الصناعة، فالمؤسسات الضخمة تقوم بالاستثمار المكثف في الأصول الثابتة، على عكس المؤسسات الصغيرة التي قد تفصل بعض عملياتها، وتعهد بها إلى مصانع أخرى متخصصة نظير أجر فيقل الاستثمار في الأصول الثابتة، ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية[3]:

معدل دوران مجموع الأصول = المبيعات / مجموع الأصول

---

[1] محمد سعيد عبد الهادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

[2] أسامة عبد الخالق الأنصاري، **الإدارة المالية**، مصر، ص 195.

[3] محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، **الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 447، 448.

المبحث الثالث: نماذج تسيير الخزينة

تعد النماذج الرياضية من الأساليب الحديثة لتحديد الحجم الأمثل للخزينة، في هذا المبحث سنركز على أهم هذه النماذج التي يعتمد عليها المسير المالي.

المطلب الأول: النماذج الرياضية

نحاول من خلال هذا المطلب التعريف بالنماذج الرياضية وكيفية بنائها

1 تعريف النموذج الرياضي:

النموذج الرياضي هو:" ترجمة للعلاقات النظرية بين عدد من المتغيرات إلى صورة معادلات. كما يمكن تعريفه على انه مجموعة من العلاقات التي تستعمل الأدوات الرياضية، والتي تصاغ لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات"[1].

يهدف النموذج الرياضي إلى تبسيط الواقع، من خلال بناء نموذج لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة المراد دراستها، بل يتضمن العلاقات الأساسية بها، ومن هذا يلاحظ أن النموذج الرياضي هو وصف العلاقة الرياضية بين متغيرات الظاهرة موضع الدراسة بصورة تجريبية وبدقة، ويمكن استخدامها بسهولة وذلك باستخدام الأدوات الرياضية.

ولصياغة أي نموذج رياضي يجب الأخذ في الحسبان الاعتبارات التالية:[2]

- تحديد المتغيرات التي ينبغي إدخالها في النموذج؛
- تحديد عدد العلاقات التي يمكن استخدامها لتفسير الظاهرة محل البحث؛
- تحديد الشكل الجبري للعلاقات الداخلة في النموذج؛
- صياغة بعض الافتراضات المحددة لمتغيرات النموذج.

2 خطوات بناء النموذج الرياضي:

يتم بناء النموذج الرياضي وفق الخطوات التالية:

1) وضع المتغيرات والقيم البديلة الممكنة: يقصد بها تلك المتغيرات التي يمكن لمتخذ القرار السيطرة عليها أو التحكم فيها؛
2) تحديد الثوابت: وهي القيم التي لا يمكن لمتخذ القرار التحكم فيها، ولها دور فعال في حل أي مشكلة لذلك يجب الاهتمام بدقتها وحسن اختيارها؛
3) تحديد الهدف: قد تكون أهداف طبيعية تتعلق بكفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية، أي ترتبط بالمدخلات، أو قد تكون أهدافاً مكتسبة تتعلق بالموارد التي يرجى الحصول عليها أي ترتبط بالمخرجات؛

[1] بوخلوة باديس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 79، 80.

[2] **المرجع نفسه**، ص80

4) صياغة النموذج الرياضي: لوضع نموذج رياضي يبحث عن العلاقة بين الهدف والمتغيرات والعلاقة المتداخلة بين المتغيرات ببعضها البعض، يمكن استخدام الرموز والأرقام لتعبر عن تلك المتغيرات والعلاقات المتبادلة بينها، وصياغة ذلك في شكل مجموعة من المعادلات والمتباينات.[1]

المطلب الثاني: نموذج باومول

ويسمى كذلك بنموذج التحديد الدقيق Deterministic Model، إذ يفترض النموذج بان حالة المؤسسة مستقرة وإمكانية التنبوء الدقيق بالتدفقات النقدية للمؤسسة خلال عدد من الفترات الزمنية أي يفترض حالة التأكد Certainty، ويسمى كذلك نموذج موازنة الكلف Cost-balancing model، إذ يحدد رصيد أمثل للخزينة تكون عنده الكلفة الإجمالية في أدناها وهو نموذج بسيط نسبياً، يتجاهل الاتجاهات الفصلية والدورية، ويفترض أن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة تحدث بصورة مستقرة وفي ضوء افتراضات هذا النموذج فانه يطبق نموذج المخزون في تسيير الخزينة[2].

الشكل رقم (2-3): يمثل الرصيد النقدي لنموذج باومول

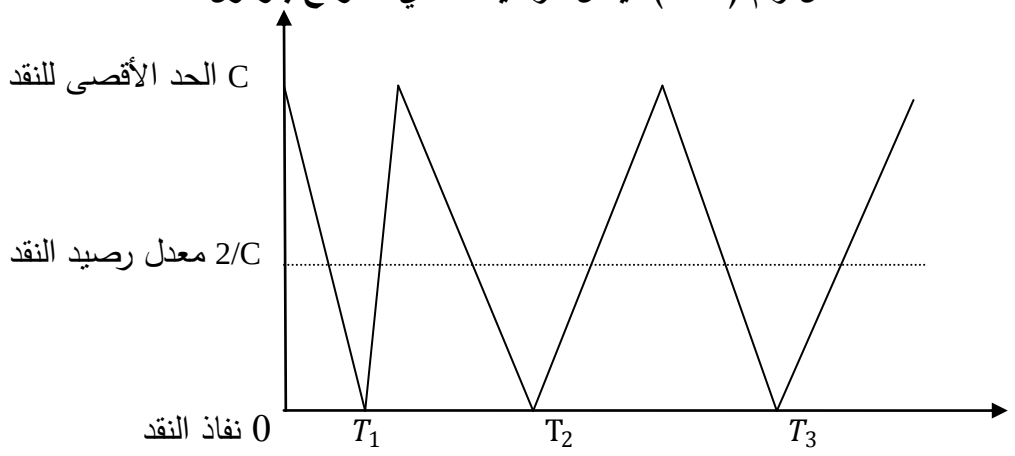

المصدر: محمد على العامري،مرجع سبق ذكره، ص 256.

يتبين من الشكل بأنه عند إستخدام نموذج باومول فإن المؤسسة تبدأ بمقدار من النقد مقداره C، وعندما يصرف هذا المقدار فان الرصيد النقدي يسترجع من خلال بيع الأوراق المالية القصيرة الأجل أو اقتراض مبلغ إضافي مقداره C، وإن تحديد الرصيد النقدي الأمثل C يتضمن المبادلة بين تكاليف الاحتفاظ Holding Costs، وتكاليف المعاملات.

واستنادا إلى نموذج باومول فان جمع تكاليف الاحتفاظ مع تكاليف المعاملات ينتج عنها إجمالي التكاليف كما يلي في المعادلة:

$$TC = \frac{CK}{2} + \frac{TF}{C}$$

[1] باديس بوخلوة، **مرجع سبق ذكره**، ص80.

[2] محمد على العامري، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص256.

حيث أن:

-C: مقدار النقد المطلوب للمعاملة الواحدة الناتج عن بيع استثمارات أو الاقتراض؛

-2/C: معدل الرصيد النقدي؛

-K: التكاليف الفرصية أو تكاليف الاحتفاظ؛

-T: مقدار النقد السنوي المطلوب؛

-F: التكاليف الثابتة للمعاملة الواحدة لبيع الأوراق المالية أو الاقتراض؛

-C/T: عدد المعاملات خلال المدة.

بافتراض أن التدفقات النقدية تحدث بمعدلات متساوية على مر الزمن وأن المقبوضات النقدية (التدفقات النقدية الداخلة) تزداد فوراً إلى المستوى المطلوب لكامل الفترة كلما وصلت الأرصدة النقدية إلى الصفر، فان نموذج حجم النقد الأمثل لبامول هو كما في المعادلة التالية:

$$C = \sqrt[2]{\frac{2FT}{K}}$$

حيث أن: C يمثل مستوى النقد الأمثل الذي يجب تحويله من أوراق مالية[1] .

المطلب الثالث : نموذج ميلر أور

يساعد نموذج ميلر – أور على تسيير الخزينة في حالة ما إذا كانت المؤسسة غير قادرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة بدقة أي في حالات عدم التأكد ويوضح الشكل الأساس الذي يقوم عليه هذا النموذج، وهو كالآتي[2]:

الشكل رقم(2-4):يمثل نموذج ميلر أور

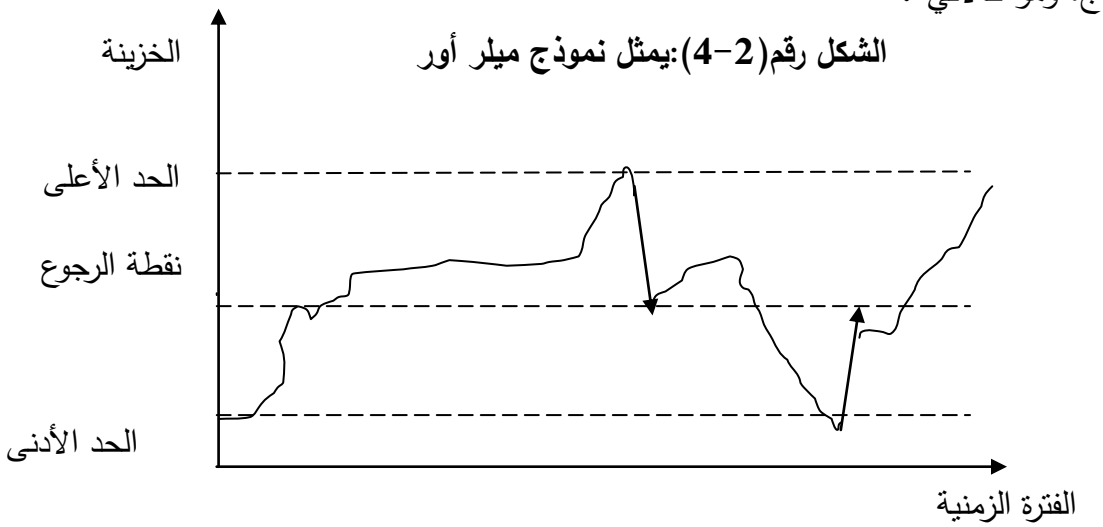

المصدر: محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص166.

[1] محمد على العامري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 257، 258.

[2] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **الادارة المالية التحليل المالي لمشروعات الاعمال** ، الدار الجامعية، مصر، 2005 ، ص ص 166-167.

يمكن أن نلاحظ من الشكل أن الخزينة تتغير صعوداً وهبوطاً بشكل عشوائي حتى تصل إلى الحد الأقصى وهنا يقوم صاحب المؤسسة بشراء حجم معين من الأوراق المالية، يؤدي إلى عودة الخزينة إلى المستوى الطبيعي، ومرة أخرى تتذبذب الخزينة حتى تصل إلى الحد الأدنى وهنا تتدخل المؤسسة ببيع حجم كاف من الاستثمارات المؤقتة يكفي لعودة الخزينة لمستواها العادي.

مما سبق يمكن القول بأن المؤسسة تترك للخزينة حرية التقلب صعوداً وهبوطاً حتى تصل إلى الحدين الأقصى أو الأدنى، وهنا تتدخل المؤسسة ببيع أو شراء الأوراق المالية لتعيد الخزينة إلى مستواها الطبيعي أو ما يسمى بنقطة العودة والتي تساوي الحد الأدنى مضافا إليه 3/1 ثلث الانتشار ما بين الحدين الأقصى والأدنى.

-إذا كانت التكلفة الثابتة المرتبطة ببيع أو شراء الأوراق المالية مرتفعة أو إذا كان التباين أو الاختلاف اليومي في التدفقات النقدية كبيرا في هذه الحالة فإن الحدين الأقصى والأدنى يجب أن يكون متباعدين؛

-أما إذا كان معدل الفائدة مرتفعا فإن الحدود يجب أن تكون متقاربة ويمكن الوصول إلى حجم الانتشار ما بين الحدين الأقصى والأدنى من خلال المعادلة التالية:

الانتشار = 3 [3/2 (تكلفة بيع أو شراء الأوراق المالية × التباين أو الانحراف اليومي × 2/1 للتغير في التدفقات النقدية) / معدل الفائدة]

نقطة العودة (المستوى الطبيعي للخزينة) = الحد الأدنى + الانتشار/2

ويتطلب تطبيق النموذج مجموعة الخطوات التالية[1]:

-تحديد الحد الأدنى للخزينة والتي قد تكون صفراً أو أي مقدار من النقدية يكفي لمواجهة الظروف الطارئة؛

-تقدير التباين في الحزينة ويمكن تحديد حجم هذا التباين أو الاختلاف من خلال تجميع عدة مشاهدات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة؛

-تحديد التكلفة المرتبطة بعملية بيع أو شراء الأوراق المالية؛

-تحديد معدل الفائدة.

[1] محمد صالح الحناوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 168.

خلاصة الفصل

نستخلص من خلال هذا الفصل ما يلي:

-إن تحليل المؤشرات المالية يعد من الاستراتيجيات الأولية للمؤسسة الاقتصادية لما لها من دور في وظيفة التسيير المالي؛

-تعتبر مؤشرات التوازن المالي معياراً مهماً لتقييم أداء المؤسسة بصفة عامة والخزينة بصفة خاصة؛

-تمثل نسب السيولة مصدر ثقة للدائنين من خلال الوفاء بالتزاماتها في آجال استحقاقها، أما فيما يخص بنسب الربحية فهي تعبر عن مقدار العائد الناتج عن استثمار أموالها، بينما تمكن نسب المردودية من تقييم أداء الموارد المستثمرة من طرف المساهمين، وقدرة تلك الموارد على تحقيق نتائج مالية؛

-تمثل نسب النشاط أداة لمعرفة كفاءة إدارة الأصول في توليد أرباح، من خلال استثمارها؛

-يعد كلاً من نموذج بومول وميلر وأور من التقنيات الحديثة المستخدمة في تحديد الرصيد الأمثل للخزينة.

الفصل الثالث

أثر تسيير خزينة شركة إنتاج الكهرباء- وحدة ادرار- على أدائها المالي

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لتسيير الخزينة والأداء المالي، نحاول في هذا الفصل معرفة مدى اثر تسيير الخزينة وانعكاساتها على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة التطبيقية، وذلك من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي، وأهم النسب المالية ومن ثم استخلاص النتائج و تقديم الاقتراحات.

وسيتم إجراء هذه الدراسة في الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء والغاز وحدة أدرار، من خلال تطبيق أهم المؤشرات المالية لتحليل أداء هذه الشركة، بالاعتماد على القوائم المالية للشركة خلال الفترة (2013–2015) والمتمثلة في الميزانيات، جدول تدفقات الخزينة، جدول حسابات النتائج، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تقديم عام لشركة إنتاج الكهرباء

المبحث الثاني: دراسة البنية المالية للشركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار خلال الفترة (2013–2015)

المبحث الثالث: دراسة وضعية خزينة شركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار خلال الفترة (2013– 2015)

المبحث الأول: تقديم عام لشركة إنتاج الكهرباء

تعد الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز من بين الشركات التي تأسست قبل الاستقلال، ولها عدة فروع في ولايات عديدة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بشركة إنتاج الكهرباء، ثم لنقدم بعد ذلك تعريف عن شركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار وأهم أنظمة المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: تعريف شركة إنتاج الكهرباء والهيكل التنظيمي لها

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تقديم تعريف حول شركة إنتاج الكهرباء والهيكل التنظيمي لها.

الفرع الأول: تعريف شركة إنتاج الكهرباء

تعتبر شركة إنتاج الكهرباء من بين فروع قاعدة مجمع سونلغاز، مهمتها الأساسية هي إنتاج الكهرباء من مصادر حرارية ومائية مع الإلتزام بحماية وأمان البيئة، كما أنها تختص في التجارة بالكهرباء المنتجة.

تأسست شركة إنتاج الكهرباء في جانفي 2004 تحت اسم الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء (سونلغاز)، بقدرة إنتاجية يقدر استيعابها بـ 9234.35 MW، وهي في طور الزيادة.

تتكون الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء من أربعة أنواع مختلفة للطاقة حسب الدرجات، مقسمة كما يلي: [1]

- تربين الغاز بطاقة إنتاجية تقدر بـ 6514.38 MW (Turbine à Gaz)؛
- تربين البخار بطاقة إنتاجية تقدر بـ2487 MW (Turbine à Vapeur)؛
- هيدروليك بطاقة إنتاجية تقدر بـ 227.57 MW (Turbine à Hydraulique)؛
- ديزل بطاقة إنتاجية تقدر بـ 5.40 MW (Diesel).

الفرع الثاني: تعريف شركة انتاج الكهرباء وحدة أدرار: هي وحدة لإنتاج الطاقة الكهربائية على مستوى ولاية أدرار تتكون من أربعة مراكز: (أدرار، تيميمون، زاوية كنتة، كبرتين) يقدر إنتاجها بـ 419 MW، وقد انضمت حديثا وحدة جديدة للإنتاج هي محطة عين صالح خلال السداسي الثاني من سنة 2015.

1 يتكون مركز ادرار من 11 آلة تقع في المنطقة الصناعية:

–04 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم NUVOPIGNOE بقدرة تستوعب 25 MW للواحد؛

–03 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم ASSASTALL بقدرة تستوعب 25 MW للواحد؛

–02 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم Johnne Brwon بقدرة 12 MW للواحد؛

–02 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم PWPS بقدرة 17 MW للواحد.

2 يتكون مركز تيميمون من آلتين:

–02 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم PWPS بقدرة تستوعب 17 MW للواحد.

3 يتكون مركز زاوية كنتة من 08 آلات:

–04 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم PWPS بقدرة 17 MW للواحد؛

–04 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم GE بقدرة 17 MW للواحد.

[1] مستخرج من وثائق المؤسسة

4 يتكون مركز كبرتن آلتين:

–02 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم PWPS بقدرة 17 MW للواحد.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة لإنتاج الكهرباء– بأدرار – ومهام كل مصلحة

تتكون شركة إنتاج الكهرباء بأدرار من عدة مصالح وكل مصلحة تنقسم إلى أقسام وذلك حسب الشكل أدناه:

الشكل رقم (3–1): الهيكل التنظيمي لشركة إنتاج الكهرباء –بأدرار–

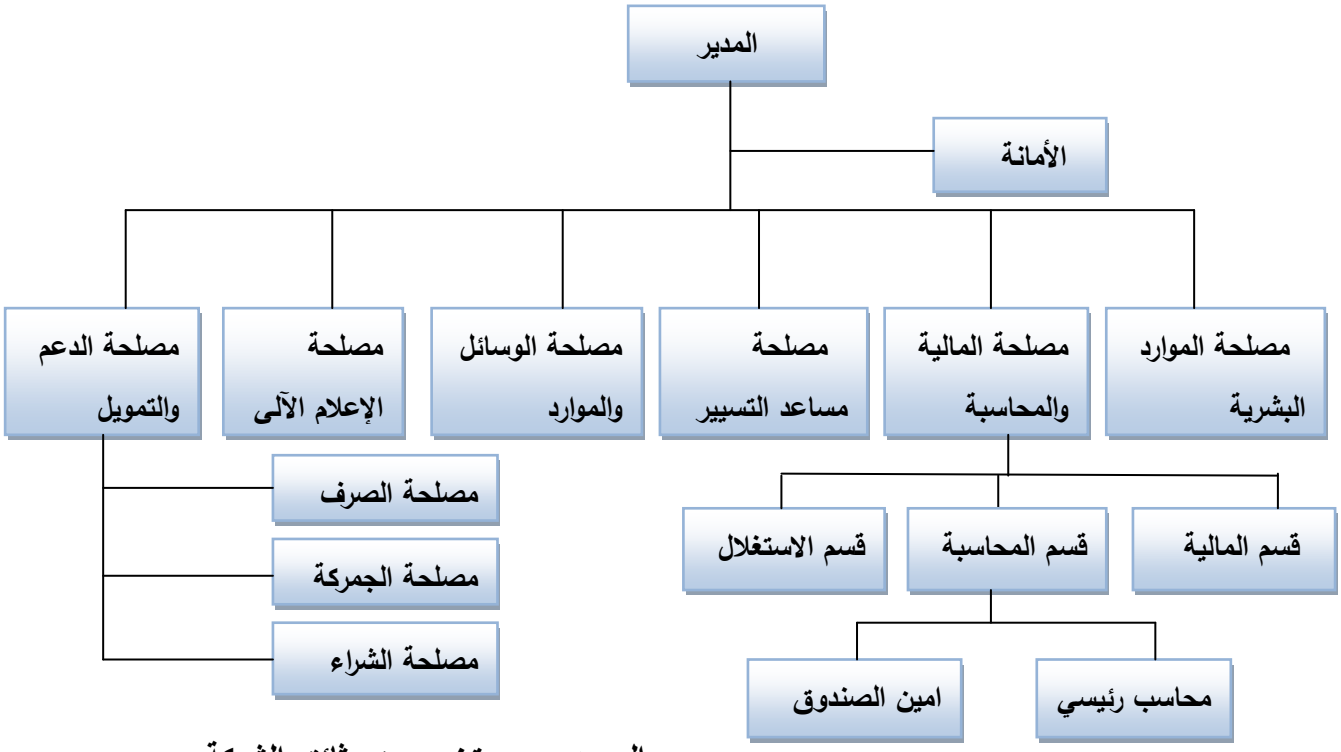

المصدر: مستخرج من وثائق الشركة

الشكل رقم (3–2): محطات إنتاج الكهرباء التابعة للوحدة

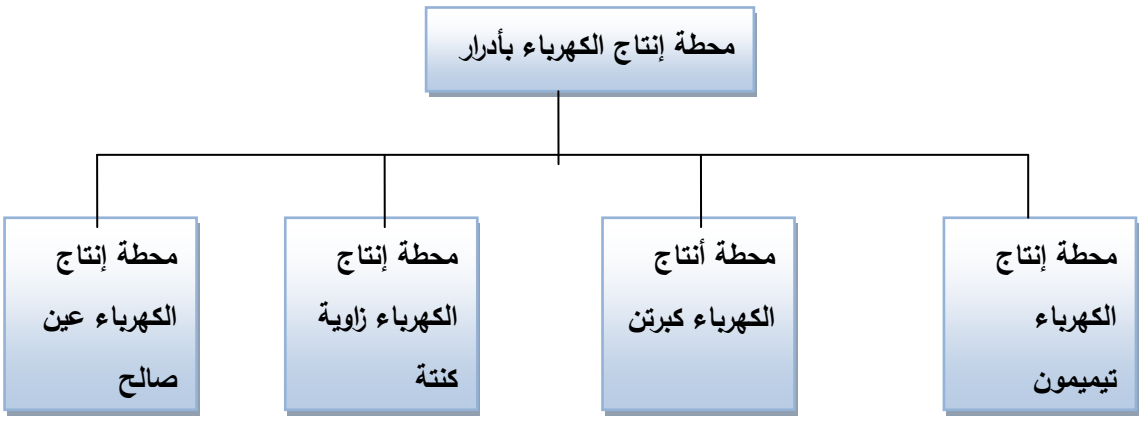

المصدر: مستخرج من وثائق الشركة

شرح الهيكل التنظيمي[1]:

–**مصلحة التموين:** تعتبر المصلحة الوحيدة المكلفة بعملية الشراء والتموين داخل الشركة

–**مصلحة مساعد التسيير :** هذه المصلحة مسؤولة عن كافة المهام الخاصة بالمدير، فهي تعد برنامج لقاءات واجتماعات المدير، وكذا مخطط التسيير السنوي والمراقبة، وتقديم الإحصائيات المتعلقة بمستوى الإنتاج الحالية والمستقبلية.

–**مصلحة الوسائل:** تقوم هذه المصلحة بتسيير الوسائل والعتاد وجميع الممتلكات داخل الشركة (الحافلات، الآلات...ألخ)، كما تتكفل بكل ما يخص عملية نقل المستخدمين داخل وخارج الشركة.

–**مصلحة الإعلام الآلي:** وتعنى بتسيير الشبكة المعلوماتية، من وظائفها: تثبيت البرامج الخاصة بالشركة ومراقبة وصيانة جميع الآلات الخاصة بالإعلام الآلي.

–**مصلحة الموارد البشرية:** تتكفل بكل ما يخص المستخدمين والعمال وأجورهم.

–**مصلحة المالية والمحاسبة:** تعتبر المصلحة الأكثر أهمية داخل الشركة لارتباطها مع جميع المصالح المتبقية، ولما لها من دور بارز في الشركة، حيث يقوم موظفي هذه المصلحة باستخدام طرق وأساليب معينة لمراقبة ومتابعة كافة الأنشطة داخل الشركة وتسجيل القيود الخاصة بكل التسجيلات المحاسبية من خلال حركة الأموال، وذلك من أجل تقديم معلومات تسمح بتقدير انجازات الشركة في فترة معينة.

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة المالية والمحاسبة التابعة لشركة إنتاج الكهرباء – أدرار–، يوم 2017/01/25، على الساعة 10:15.

المطلب الثالث: أنظمة المعلومات المحاسبية برنامج حساب (HISSAB) كنموذج

من خلال هذا المطلب نتعرف على أهم أنظمة المعلومات المحاسبية في شركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار ومجال وكيفية استخدامها.

الفرع الأول: تعريف برنامج الحساب (HISSAB)

هو برنامج ونظام معلوماتي جديد خاص بشركة سونلغاز تم ابتكاره بناءاً على جهود مجموعة من التقنيين في الإعلام الآلي والموظفين لدى شركة سونلغاز، بدأ استخدامه في سنة 2013، كبديل عن البرنامج المعلوماتي (SAP)، الذي يعد نظام اقل حداثة مقارنة بنظام حساب (HISSAB)، الذي يعتمد على توفر شبكة (WEB) فهو يمكن المسؤولين من مراقبة جميع العمليات والتسجيلات المحاسبية التي يقوم بها الموظفين بدقة في أي فترة زمنية وبالإضافة إلى إمكانية معرفة الموظف الذي قام بتلك العملية.

الفرع الثاني: طرق ومجالات استخدام برنامج حساب (HISSAB)

1 – **مجال المحاسبة العامة:** إن تطبيق نظام حساب في هذا المجال يظهر من خلال عملية معالجة الفواتير من خلال عملية تسوية الحقوق والذمم، حيث يعتمد المنهج التالي:

تستلم الفواتير من طرف المصلحة المعنية عن طريق جدول إرسال و تقيد آلياً ضمن الدفاتر المتواجدة على مستوى مصلحة المحاسبة قبل تحويلها إلى مصلحة المالية، حيث يتم التسجيل اليدوي والآلي من قبل العون المكلف بالمحاسبة، وبعدها يقوم بتسجيل القيد المحاسبي على مستوى نظام الحساب (HISSAB) وهذا بعد التأكد من صحة الوثائق المرفقة مع الفاتورة من حيث الشكل وقانون كل المعلومات الخاصة بتلك الفاتورة (الاسم، المبلغ ...)، ومن ثم يتم تسجيل هذه العملية باستعمال المحاسبة العامة وكذا المحاسبة التحليلية لمعرفة وتحديد المصلحة المعنية التي ستتحمل الأعباء، يعد ذلك من مزايا هذا النظام، ثم تنقل هذه الفاتورة إلى مصلحة المالية عن طريق جدول إرسال الموجود في نظام الحاسوب، للقيام بعملية التسوية المالية من طرف العون المكلف في مصلحة المالية.

2 – **مجال المحاسبة المالية:** تتم عملية التسوية المالية الحقوق الواجبة الدفع على المؤسسة من طرف زبائنها ومورديها والموثقة لدى مصلحة المحاسبة عن طريق جدول الإرسال، حيث نلاحظ انه لا يمكن أن تكون هناك أي تسوية مالية دون وجود تسجيل محاسبي لدى مصلحة المحاسبة، وهو يفسر الترابط والتكامل الموجود بين المحاسبتين العامة والمالية على مستوى هذا النظام.

3 – **مجال المحاسبة التحليلية:** تستخدم الشركة المحاسبة التحليلية بالنسبة للعملية الإنتاجية، للطاقة من خلال تحميل الأعباء المباشرة وغير المباشرة، وكذا الثابتة والمتغيرة لكل قسم من أقسام الإنتاج داخل الورشات الإنتاجية، انطلاقاً من المواد الأولية الداخلة في عملية الإنتاج (الوقود، الزيوت،..وغيرها) إلى الأعباء غير مباشرة.

يتشكل المخزون بالنسبة لشركة إنتاج الكهرباء من العناصر التالية: [1]

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة المالية والمحاسبة التابعة لشركة انتاج الكهرباء – ادرار- ، ذلك يوم 2017/01/25، على الساعة 10:15.

1 –**الوقود:** يعتبر عنصراً رئيسياً بالنسبة لعملية إنتاج الكهرباء، كون أن المحركات لها دور أساسي في إنتاج الوقود بشكل كلي، فندرة الوقود تؤدي إلى التوقف التام للعملية الإنتاجية مما يؤدي إلى خسارة كبيرة بالنسبة للشركة؛

2 – **الزيوت:** تعتمد الآلات على نوعية خاصة من الزيوت التي يتم استعمالها في إنتاج الكهرباء؛

3 –**المواد الكيماوية:** تستعمل في عملية صيانة الآلات وكذلك جزءا منها يوجه للعملية الإنتاجية كمادة أولية؛

4 –**قطع الغيار:** يتم استخدامها للحفاظ على السير الحسن للعملية الإنتاجية وديمومتها، وعدم توقفها، أو استعمال قطع الأمان بالنسبة لكل آلة حسب الكمية والنوعية التي تتطلبها العملية الإنتاجية.

المبحث الثاني: البنية المالية لشركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار خلال الفترة (2013-2015)

يعد التحليل المالي من أهم الأدوات المستخدمة لمعرفة مستوى الأداء المالي لشركة ما، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث تشخيص الوضعية المالية للشركة انتاج الكهرباء وحدة ادرار وذلك بحساب مؤشرات التوازن المالي، وأهم النسب المالية.

المطلب الأول: إعداد الميزانية الوظيفية للفترة (2013- 2015)

سيتم من خلال هذا المطلب إعداد الميزانية الوظيفية المفصلة والمختصرة للشركة للفترة (2013-2015)

الفرع الأول: الميزانية الوظيفية المفصلة لشركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار للفترة (2013- 2015)

الجدول رقم (3-1): يوضح الميزانية الوظيفية للفترة (2013-2015) **الوحدة: كيلو دج**

السنوات	2013	2014	2015
الاستخدامات المستقرة	**20114249.00**	**23663823.00**	**6144948.00**
المصانع، المعدات والأدوات	8716962.00	10255250.00	5200334.00
أصول قيد الانجاز	11374067.00	13381255.00	930095.00
أصول مالية أخرى	23220.00	27318.00	14519.00
استخدامات الاستغلال	**570619.00**	**671316.00**	**409183.00**
مخزونات	554533.00	652391.00	397000.00
الزبائن	16086.00	18925.00	12183.00
استخدامات خارج الاستغلال	**620880.00**	**730448.00**	**209376.00**
-مدينون آخرون	497639.00	585458.00	155622.00
-ضرائب	123241.00	144990.00	53754.00
استخدامات الخزينة	728778.00	857385.00	934318.00
مجموع الاستخدامات	**22034526.00**	**25922972.00**	**7697825.00**
الموارد الدائمة	**19845914.00**	**23348134.00**	**6273949.00**
صافي الدخل	2372235.00	2790864.00	
أرباح محتجزة	-77.00	-90.00	-80434.00
حسابات أخرى	16630274.00	19565028.00	5839733.00
إيرادات مؤجلة	843482.00	992332.00	514650.00
موارد الاستغلال	**1662268.00**	**1955610.00**	**1167593.00**
موردون	1659341.00	1952166.00	1167401.00
الضرائب	2927.00	3444.00	192.00
موارد خارج الاستغلال	**123376.00**	**145148.00**	**185474.00**
ديون أخرى	123376.00	145148.00	185474.00
موارد الخزينة	402968.00	474080.00	70809.00
مجموع الموارد	**22034526.00**	**25922972.00**	**7697825.00**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (1، 2، 3)

الفرع الثاني: عرض الميزانية الوظيفية المختصرة لفترة (2013– 2015)

الجدول رقم (3–2): يوضح جانب الاستخدامات **الوحدة: كيلو د ج**

السنوات / البيان	2013		2014		2015	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الاستخدامات المستقرة	20114249.00	%91	23663823.00	%91	6144948.00	%80
استخدامات الإستغلال	570619.00	%3	671316.00	%3	409183.00	%5
إستخدامات خارج الإستغلال	620880.00	%3	730448.00	%3	209376.00	%3
استخدامات الخزينة	728778.00	%3	857385.00	%3	934318.00	%12
مجموع الاستخدامات	**22034526.00**	**%100**	**25922972.00**	**%100**	**7697825.00**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3–1)

الشكل رقم (3–3): يوضح تطور عناصر الاستخدامات خلال السنوات 2013، 2014، 2015.

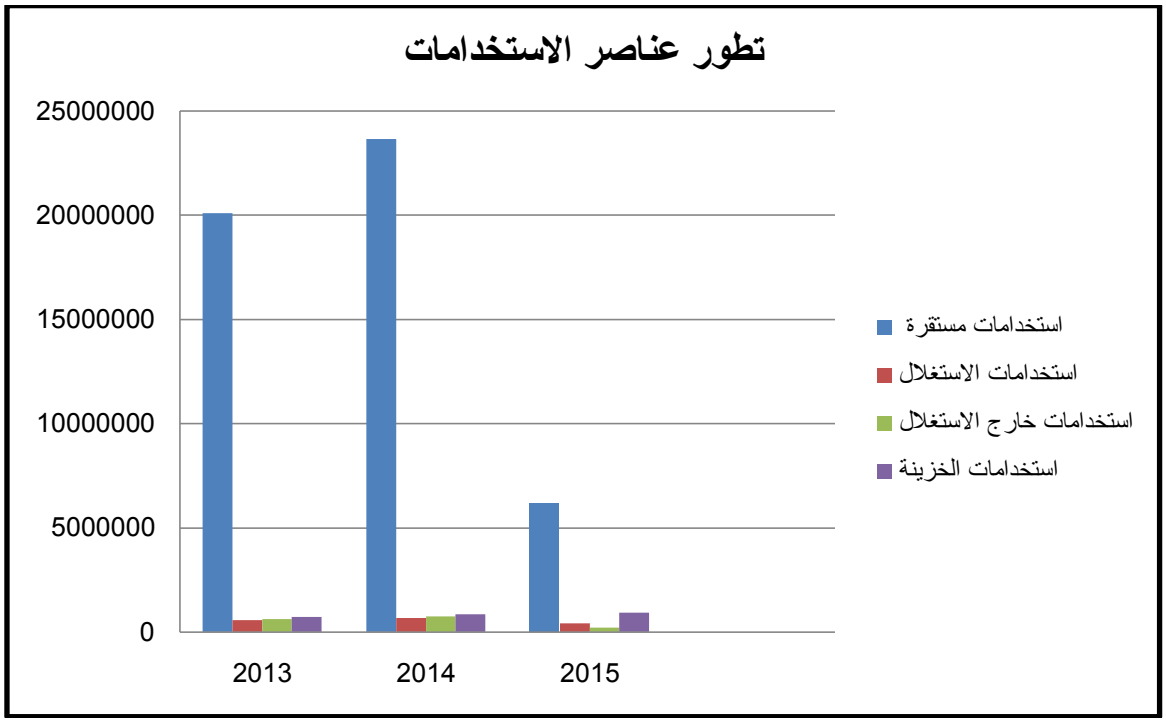

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3–2)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3–3) أن:

- الإستخدامات المستقرة في سنة 2013 قدرت بـ 20114249.00 كيلو دج شهدت إرتفعاً في 2014 حيث قدرت بقيمة 23663823.00 كيلو دج بسبب الزيادة في الاستثمارات، أما في سنة 2015 عرفت انخفضاً وهذا بسبب التنازل عن الاستثمارات؛
- استخدامات الاستغلال قدرت في سنة 2013 بـ 570619.00 كليو دج ثم ارتفعت في سنة 2014، بسبب الزيادة في المخزونات ورصيد الزبائن، أما في سنة 2015 فقد انخفضت، ويرجع ذلك إلى الإنخفاض في قيمة المخزونات؛
- استخدامات خارج الاستغلال كانت تقدر في 2013 بـ 620880.00 كيلو دج فارتفعت إلى 730448.00 كليو دج سنة 2014، ويعود سبب الارتفاع إلى زيادة الضرائب ومدينون آخرون، فعرفت تراجعاً في سنة 2015 بسبب انخفاض الضرائب؛
- استخدامات الخزينة كانت في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاث.

الجدول رقم (3–3): يوضح جانب الموارد **الوحدة : كيلو دج**

السنوات / البيان	2013		2014		2015	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الموارد الدائمة	19845914.00	%90	23348134.00	%90	6273949.00	%81.5
موارد الاستغلال	1662268.00	%7.5	1955610.00	%7.5	1167593.00	%15.2
موارد خارج الاستغلال	123376.00	%0.5	145148.00	%0.5	185474.00	%2.4
موارد الخزينة	402968.00	%2	474080.00	%2	70809.00	%0.9
مجموع الموارد	**22034526.00**	**% 100**	**25922972.00**	**%100**	**7697825.00**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3–1)

الشكل رقم (3–2): يوضح تطور عناصر الموارد خلال السنوات 2013، 2014، 2015

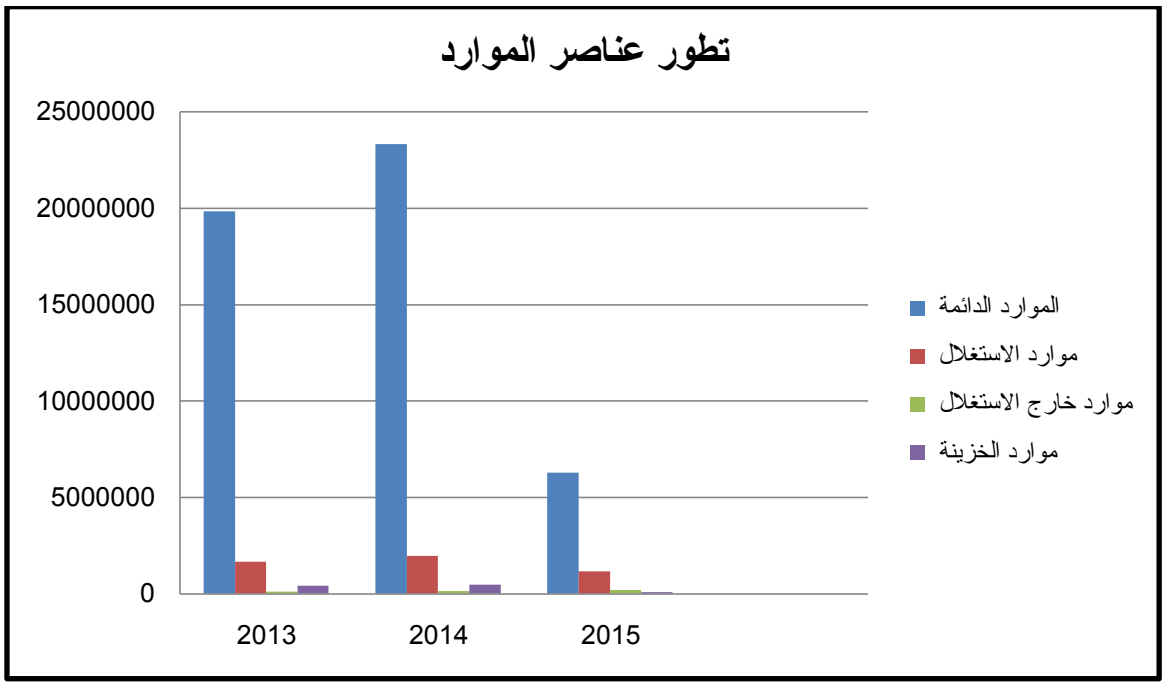

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه

من خلال الشكل رقم (3–4) نلاحظ أن:

- الموارد الدائمة في سنة 2013 قدرت بـ 19845914.00 كيلو دج فارتفعت في 2014 ويرجع ذلك إلى ارتفاع كل من صافي الدخل، أرباح محتجزة وحسابات أخرى، لكن في سنة 2015 انخفضت قيمتها لتبلغ 6273949.00 كيلو دج بسبب انخفاض كل من إيرادات مؤجلة وحسابات أخرى؛
- موارد الاستغلال قدرت في 2013 بـ 1662268.00 كيلو دج ثم عرفت ارتفاعاً في سنة 2014 بسبب الزيادة في الضرائب، بينما إنخفضت في سنة 2015 لتقدر قيمتها بـ 1167593.00 كيلو دج ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الضرائب والموردون؛
- موارد خارج الاستغلال عرفت تطوراً خلال السنوات الثلاث وذلك بسبب الزيادة في الديون؛
- موارد الخزينة قدرت في سنة 2013 بـ 402968.00 كيلو دج وارتفعت في 2014 ثم إنخفضت مجدداً في 2015 لتقدر بـ 70809.00 كيلو دج.

المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي

من خلال هذا المطلب سنقوم بحساب مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في مؤشر رأس المال العامل، مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل، ومؤشر الخزينة.

1. **مؤشر رأس المال العامل الإجمالي:** ويعبر عن ذلك الفائض من الموارد الدائمة بعد تغطية الاستخدامات المستقرة.

الجدول رقم (3–4): يوضح حساب رأس المال العامل الإجمالي **الوحدة: كيلو دج**

البيان	2013	2014	2015
الموارد الدائمة (الاستخدامات المستقرة)	19845914.00 (20114249.00)	23348134.00 (23663823.00)	6273949.00 (6144948.00)
رأس المال العامل الإجمالي	-268335.00	-315689.00	129001.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق 01، 02، 03

من خلال الجدول رقم (3–4) نلاحظ :

- سنة 2013: رأس المال الإجمالي سالب قدر بـ(268335.00) كيلو دج، وهذا يعني أن الموارد الدائمة لا تغطي الإستخدامات المستقرة؛
- سنة 2014: الموارد الدائمة أقل من الإستخدامات المستقرة مما أدى إلى تحقيق رأس المال العامل سالب قدر بـ ()315689.00 كيلو دج؛
- سنة 2015 رأس المال العامل الإجمالي موجب قدر بـ 129001.00 كيلو دج، هذا يدل على أن الموارد الدائمة تغطي الإستخدامات المستقرة، مع وجود هامش أمان تستطيع الشركة إستخدامه لتمويل إحتياجات قصيرة الأجل.

وبالتالي نستنتج أن شركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار حققت توازن مالي في سنة 2015 مقارنة بسنتي 2013 و2014.

2. **مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي:** يتمثل في رأس مال العامل الأمثل الذي تحتاج إليه المؤسسة لتغطية استخداماتها الدورية.

الجدول رقم (3–5): يوضح حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي الوحدة: كيلو دج

السنوات / البيان	2013	2014	2015
استخدامات الاستغلال	570619.00	671316.00	409183.00
موارد الاستغلال	1662268.00	1955610.00	1167593.00
الاحتياج في رأس المال العامل للإستغلال (1)	**-1091649.00**	**-1284294.00**	**-758410.00**
استخدامات خارج الاستغلال	620880.00	730448.00	209376.00
موارد خارج الاستغلال	123376.00	145148.00	185474.00
الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (2)	**497504.00**	**585300.00**	**23902.00**
الاحتياج رأس المال العامل الاجمالي (1+2)	**-594145.00**	**-698994.00**	**-734508.00**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق 01، 02، 03

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3–5)

- **سنة 2013:** الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال سالب قدر بـ (1091649.00) كيلو دج مما يدل على أن استخدامات الاستغلال أقل من موارد الاستغلال، أما الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال موجب ويقدر ب 497504.00 كيلو دج، ويعود هذا إلى أن الاستخدامات خارج الاستغلال أكبر من الموارد خارج الاستغلال، بينما الاحتياج الإجمالي فهو سالب بقيمة (594145.00) كيلو دج، ما يفسر أن الشركة تمكنت من مواجهة ديونها المترتبة عن نشاطها بواسطة مخزوناتها وحقوقها لدى الغير؛
- **سنة 2014:** الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال سالب حيث قدر بـ (1284294.00) كيلو دج أي أن استخدامات الاستغلال أقل من موارد الاستغلال، أما بالنسبة إلى الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال موجب بقيمة تقدر بـ 585300.00 كيلو دج ما يعني أن استخدامات خارج الاستغلال أكبر من الموارد خارج الاستغلال، وبالنسبة للاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي سالب حيث قدر بـ (698994.00) كيلو دج هذا يدل على أن الموارد الدورية للشركة تغطي الاستخدامات الدورية، ومقارنة بسنة 2013 انخفض الاحتياج وهذا يعني زيادة نسبة الموارد عن استخدامات الشركة؛
- **سنة 2015:** الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال سالب بقيمة تقدر بـ (758410.00) كيلو دج هذا يدل على أن موارد الاستغلال تغطي إستخدامات الإستغلال، أما بالنسبة للإحتياج في رأس

المال العامل خارج الإستغلال فهو موجب حيث قدر بـ 23902.00 كيلو دج أي أن إستخدامات خارج الإستغلال أكبر من الموارد خارج الإستغلال، وبالنسبة للإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي فهو سالب بقيمة تقدر بـ (734508.00) كيلو دج وهذه القيمة منخفضةً مقارنة بالسنتين السابقتين ويرجع ذلك إلى انخفاض استخدامات الشركة.

3–مؤشر الخزينة: تشير إلى الأصول السائلة التي بحوزة المؤسسة في دورة معينة.

الجدول رقم (3–6) يوضح حساب مؤشر الخزينة الوحدة: كيلو دج

البيان	2013	2014	2015
استخدامات الخزينة (موارد الخزينة)	728778.00 402968.00	857385.00 474080.00	934318.00 70809.00
الخزينة	325810.00	383305.00	863509.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق 01، 02، 03

من خلال الجدول رقم (3–6) نلاحظ:

- **سنة 2013:** الخزينة موجبة بقيمة 325810.00 كيلو دج مما يدل على أن استخدامات الخزينة أكبر من موارد الخزينة، فوضعية الخزينة في هذه الحالة مريحة؛
- **سنة 2014:** حققت الشركة خزينة موجبة قدرت بـ 383305.00 كيلو دج وهذا يعني أن ستخدامات الخزينة أكبر من مواردها ومقارنة بسنة 2013 فقد زادت قيمتها؛
- **سنة 2015:** الخزينة موجبة وتقدر بـ 863590.00 كيلو دج نظراً لزيادة إستخدامات الخزينة وانخفاض مواردها وهذا ما جعلها مرتفعة مقارنة بسنة 2014.

المطلب الثالث: حساب النسب المالية

تلعب النسب المالية دوراً كبيراً في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها المالي، وسنقوم في هذا المطلب بحساب أهم النسب المالية المتمثلة في نسب السيولة، ونسب التمويل وكذلك نسب المردودية.

1_ نسب السيولة: وتعبر هذه النسبة عن قدرة الشركة توفير السيولة اللازمة لسداد ديونها قصيرة الأجل .

الجدول رقم (3–7): يوضح حساب نسب السيولة

البيان / السنوات	2013	2014	2015
السيولة العامة = الاصول المتداولة / الديون قصيرة	0.87	0.87	1.09
السيولة المختصرة = الاصول المتداولة–المخزونات / الديون قصيرة الاجل	0.62	0.62	0.81
السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الاجل	0.33	0.33	0.65

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق 01، 02، 03

– **نسبة السيولة العامة:** النسبة المرجعية لها تكون أكبر من (01) [1]

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3–7) في 2013 و2014 نسبة السيولة العامة أقل من 01 قدرت بـ 0.87 هذا ما يعني أن الأصول المتداولة للشركة لم تغطي الالتزامات المالية قصيرة الأجل، أما بالنسبة لسنة 2015 فالنسبة كانت أكبر من 01، مما يعني أن الشركة تتوفر على أموال لتغطية ديونها قصيرة الأجل.

– **نسبة السيولة المختصرة** : النسبة المرجعية هي بين(0.3 و 0.5)[2]

نلاحظ خلال السنوات الثلاث أن نسبة السيولة المختصرة للشركة أكبر من النسبة المرجعية، مما يعني أن القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة قادرة على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل للشركة.

– **نسبة السيولة الجاهزة:** النسبة المرجعية هي بين(0.2 و0.3)[3]

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3–7) أن هذه النسبة خلال السنتين 2013 و2014 قدرت ب 0.33 فهي نسبة جيدة بالنسبة للشركة، أي أنه هناك قدر كافي من القيم الجاهزة لتغطية الديون في المدى القصير، بينما في سنة 2015 كانت مرتفعة جداً، مما يعني أن هناك أصول كانت مجمدة لم تستخدم في دورة الاستغلال.

وعموماً يمكن القول أن المؤسسة لم تواجه صعوبات في تسديد التزاماتها القصيرة الأجل.

[1] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2014، ص47.

[2] **المرجع نفسه**، ص 48.

[3] **المرجع نفسه**، ص 48.

3 **نسب التمويل:** وتعبر عن مدى اعتماد المؤسسة على المصادر المختلفة للتمويل سواءً الذاتي أو الخارجي.

الجدول رقم (3–8): يوضح حساب نسب التمويل

البيان / السنوات	2013	2014	2015
نسبة التمويل الدائم = الاموال الدائمة / الاصول	0.98	0.98	1.02
نسبة التمويل الخاص = الاموال الخاصة / الاصول	0.94	0.94	0.94
نسبة الاستقلالية المالية = الاموال الخاصة / مجموع	0.87	8.68	4.04
نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الاصول	0.10	0.10	0.18

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق 01، 02، 03

من خلال الجدول رقم (3–8) نلاحظ أن:

- **سنة 2013:** نسبة التمويل الدائم خلال هذه السنة أقل من الواحد أي أن الأموال الدائمة لا تغطي كافة الأصول الثابتة لذا تلجأ الشركة إلى الإقتراض، بينما نسبة التمويل الخاص نجد الأموال الخاصة بالشركة لا تغطي الأصول الثابتة فيجب على الشركة تغطية أصولها باللجوء إلى الإستدانة، أما نسبة الإستقلالية المالية أقل من الواحد فالأموال الخاصة أقل من مجموع ديون الشركة، أما نسبة التمويل الخارجي نجد أن أصول الشركة أكبر من مجموع الديون وهذا يدل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.
- **سنة 2014:** نسبة التمويل الدائم لم تشهد تحسن مقارنة بسنة 2013 بقيت كما هي بنسبة أقل من الواحد قدرت بـ0.98، وهذا يدل على أن الشركة لم تستطع تغطيت أصولها الثابتة بمواردها الدائمة فلجأت إلى الإقتراض، وكذالك أيضاً بالنسبة للتمويل الخاص فكانت النسبة أقل من الواحد حيث قدرة بـ 0.94، أما نسبة الإستقلالية المالية فهي أكبر من الواحد قدرت بـ 8.68 وهي نسبة جيدة وهذا يدل على قدرت الشركة على تسديد ديونها من الأموال الخاصة، وأيضا نسبة التمويل الخارجي هي نسبة جيدة للشركة.
- **سنة 2015:** نسبة التمويل الدائم شهدت تطوراً مقارنة بالسنتين السابقتين وهي نسبة أكبر من الواحد حيث قدرت بـ 1.02 وهذا راجع للزيادة في الأموال الدائمة، بينما نسبة التمويل الخاص لم تشهد تغير، أما نسبة الإستقلالية المالية تراجعت قليلاً مقارنة بالسنة الماضية حيث قدرت بـ 4.04 وهي

جيدة بالنسبة للشركة، وكذلك بالنسبة لنسبة التمويل الخارجي حيث قدرت بـ 0.18 وهذا يدل على قدرت الشركة على تسديد التزاماتها.

ومنه يمكن القول أن الشركة لم تحقق فائض مالي من خلال إعتمادها على أموالها الخاصة خلال فترة الدراسة، وتمكنت من الاحتفاظ بهامش آمان بواسطة أموالها الدائمة في نهاية فترة الدراسة، كما كانت لها القدرة على تسديد التزاماتها، وهذا راجع إلى إدارة أموال الشركة بطريقة مقبولة إلى حد ما.

2–**1– نسب المردودية:** تشير إلى نسبة مساهمة كل حدة نقدية من الأصول أو رأس المال المستثمر في تحقيق الربح للشركة.

الجدول رقم (3–9): يوضح حساب نسب المردودية

البيان / السنوات	2013	2014	2015
المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الاصول الاقتصادية	0.09	0.16	0.46
المردودية المالية = النتيجة الصافية / الاموال الخاصة	0.08	0.15	0.46

المصدر: **من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم 01، 02، 03، 04**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3–9): أن نسبة المردودية الإقتصادية خلال فترة الدراسة تشهد إرتفاعاً ويرجع ذلك إلى زيادة الأصول الإقتصادية ومساهمتها في زيادة نتيجة الاستغلال، مما يدل على إرتفاع حجم الإنتاج وتحسين ظروف الشركة خلال هاته الفترة.

بينما المردودية المالية نلاحظ أنها في تطور خلال فترة الدراسة حيث في سنة 2013 قدرت بـ 0.09 وفي سنة 2015 قدرت بـ 0.46 يعود ذلك إلى الارتفاع الحاصل في النتيجة الصافية المحققة من طرف الشركة خلال هذه الفترة.

وعموما يمكن القول أن المردودية المالية والاقتصادية، كانت مقبولة بالنسبة للشركة، مما يدل على حسن عملية التسيير لمواردها المالية.

المبحث الثالث: دراسة وضعية خزينة شركة إنتاج الكهرباء وحدة ادرار خلال الفترة (2013-2015)

إن دراسة وضعية الخزينة يعد أمرا ضرورياً لحكم على الأداء المالي لشركة إنتاج الكهرباء وحدة ادرار. نتطرق في هذا المبحث إلى المعادلة الأساسية للخزينة و جدول تدفقات الخزينة ومدى مساهمته في تسيير خزينة الشركة لسنتي 2014 و 2015.

المطلب الأول: المعادلة الأساسية للخزينة شركة انتاج الكهرباء وحدة أدرار خلال الفترة (2013-2015)

سنتعرف في المطلب على كيفية حساب المعادلة الأساسية للخزينة بناءً على الميزانية الوظيفية.

الجدول رقم (3-10): يوضح حساب المعادلة الأساسية للخزينة الوحدة كيلو د ج

السنوات / البيان	2013	2014	2015
الموارد الدائمة	19845914.00	23348134.00	6273949.00
الاستخدامات المستقرة	20114249.00	23663823.00	6144948.00
1- رأس المال العامل الإجمالي	**-268335.00**	**-315689.00**	**129001.00**
استخدامات الاستغلال	570619.00	671316.00	409183.00
موارد الاستغلال	1662268.00	1955610.00	1167593.00
2- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال	**- 1091649.00**	**-1284294.00**	**-758410.00**
استخدامات خارج الاستغلال	620880.00	730448.00	209376.00
موارد خارج الاستغلال	123376.00	145148.00	185474.00
3-الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال	**497504.00**	**585300.00**	**23902.00**
4- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي(2+3)	**-594145.00**	**-698994.00**	**-734508.00**
الخزينة الصافية (1 – 4)	**325810.00**	**383305.00**	**863509.00**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-1)

الشكل رقم (3–5): يوضح تطور خزينة الصافية شركة إنتاج الكهرباء خلال فترة الدارسة

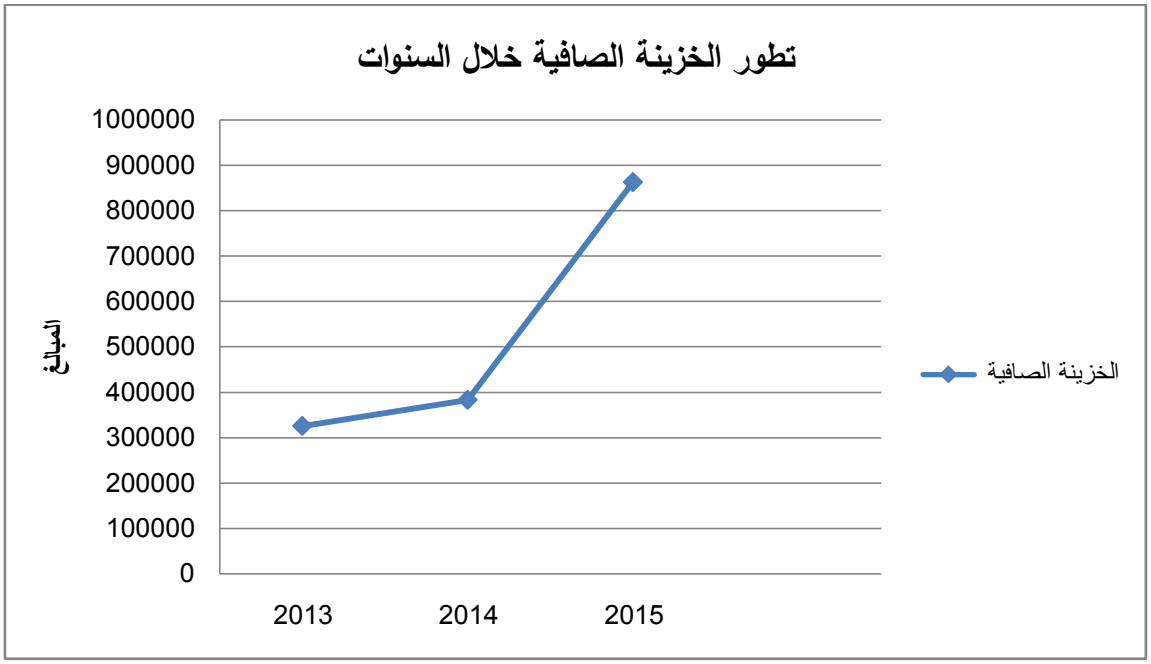

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3–10) والشكل(3–5): أن الخزينة الصافية لشركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار موجبة تشهد إرتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، مما يدل على وجود تمويل كافي لتغطية الاحتياجات، بالإضافة إلى أن هناك أموال مجمدة يمكن لشركة استثمارها في مشاريع أخرى جديدة أو التوسع في أنشطتها لتحقيق أرباح مالية.

وفي الأخير يمكن القول أن الشركة حققت توازن مالي، من خلال التسيير الجيد لخزينتها خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: جدول تدفقات الخزينة لسنتي 2014 و2015

يعد جدول تدفقات الخزينة من أهم القوائم المالية في التحليل المالي، والغاية منه توفير معلومات عن كافة التحصيلات والمدفوعات النقدية للشركة.

الجدول رقم (3-11): يوضح جدول تدفقات الخزينة **الوحدة: كيلو دج**

البيان	2014	2015
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال		
تحصيلات المقبوضة من الزبائن	5418749.00	2977169.00
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	59565.00	985161.00
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	779.00	116990.00
الضرائب على النتائج المدفوعة		
تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية	5358405.00	1875018.00
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)	5358405.00	1875018.00
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية	850804.00	1392609.00
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية	17.00	573.00
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية	18130.00	7835.00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية	4305.00	5057.00
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	-864612.00	-1394814.00
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم		
حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		
التحصيلات المتأتية من القروض		
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)		
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات		
تغير الخزينة (أ + ب + ج)	4493793.00	480204.00
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية		383305.00
الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	383305.00	863509.00
تغير الخزينة خلال الفترة	383305.00	480204.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 5

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3–11) أن:

- **تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال:** الشركة حققت تدفقاً موجباً في سنة 2014 حيث قدر بـ 5358405.00 كيلو دج، ويعود ذلك إلى أن التحصيلات المقبوضة من الزبائن أكبر من المبالغ المدفوعة للموردين والمصاريف المالية الأخرى، بينما في سنة 2015 شهد انخفاض، ويرجع ذلك إلى انخفاض التحصيلات من الزبائن وزيادة المصاريف المالية والمبالغ المدفوعة للموردين،عموماً يمكن القول أن تدفقات الخزينة الناجمة عن دورة الاستغلال متذبذب خلال فترة الدراسة.
- **تدفقات الخزينة المتأتية عن أنشطة الاستثمار:** الشركة حققت تدفق سالب خلال السنتين حيث قدر بـ 864612.00 كيلو دج في 2014، بينما في سنة 2015 قدرت بـ 1394814.00 كيلو دج، ويعود السبب في ذلك إلى أن تحصيلات الشركة عن عمليات التنازل عن الاستثمارات المادية و **المعنوية** كانت أقل من تسديدات حيازتها للقيم الثابتة المادية والمعنوية.
- **تدفقات الخزينة المتأتية عن عملية التمويل:** شركة إنتاج الكهرباء تعتبر وحدة من الشركة الأم، لذا فهي تعتبر غير مسؤولة عن عملية التمويل للمقاطعات التابعة لها.
- **الخزينة:** موجب في سنة 2014 حيث قدر بـ 4493793.00 كيلو دج، ويرجع ذلك إلى أن التدفق المحقق على مستوى خزينة الاستغلال موجباً، وخلال نفس سنة 2015.

وبالتالي يمكن القول أن الشركة لها القدرة على تغطية نفقات الاستثمار من خلال التدفقات المتأتية من أنشطة الاستغلال.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري للبحث على واقع شركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار خلال الفترة (2013 – 2015)، وبعد دراسة الوضعية المالية للشركة، من خلال تحليل القوائم المالية (الميزانية المالية، والميزانية الوظيفية جدول حسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة) وكذا حساب مختلف المؤشرات المالية، استنتجنا أن الوضعية المالية لشركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار مقبولة إلى حد ما خلال الفترة المدروسة.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- حققت الشركة خزينة موجبة خلال فترة الدراسة؛
- حققت الشركة رأس مال عامل متذبذب خلال فترة الدراسة، وإحتياج في رأس المال العامل سالب، مما يدل على تغطية الاحتياجات الدورية من الموارد الدورية فقط؛
- المؤشرات المالية تعكس مستوى الأداء المالي الجيد لشركة إنتاج الكهرباء؛
- الخزينة المتولدة عن دورة الاستغلال موجبة في سنتي 2014 و2015 وهذا لكون التحصيلات المقبوضة من الزبائن أكبر من المدفوعات للموردين وخزينة الاستثمار سالبة، وهذا راجع لتنازل الشركة عن عدد من الاستثمارات، بينما كانت خزينة التمويل معدومة، لأن الشركة محل الدراسة هي فقط وحدة، وليست مسؤولة عن عملية التمويل.

الخاتمة

خاتمة

حاولنا في هذا البحث معالجة موضوع أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث اتضح أن الخزينة تمثل عنصراً مهماً لتحقيق التوازن المالي في المؤسسة، وذلك من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة كافة المتطلبات في الوقت المناسب وبأقل تكلفة، وهو ما يتطلب ضرورة وجود تسيير كفء للخزينة. وبالتالي نستخلص أن شركة إنتاج الكهرباء حققت خزينة موجبة خلال فترة الدراسة مما يدل على التسيير الجيد لخزينة هذه الشركة وهو ما ينعكس بالايجاب على الأداء المالي لها.

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، وذلك للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، وانطلاقاً من نتائج الدراسة التحليلية توصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج:

- تمثل الخزينة مجموعة القيم المالية الجاهزة التي تحت تصرف المؤسسة، والهدف من تسييرها هو تحقيق الملاءة المالية لمواجهة الالتزامات الضرورية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- يقصد بالأداء المالي مدى قدرة المسيرين على انجاز الأهداف المنشودة وذلك من خلال مؤشرات التوازن المالي والسيولة، من اجل معرفة نقاط القوة والعمل على تعزيزها وإبراز نقاط الضعف لتفاديها مستقبلاً، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- حققت شركة إنتاج الكهرباء توازناً مالياً وهو ما تعكسه الخزينة الموجبة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛
- يمكن جدول تدفقات الخزينة الشركة من معرفة مدى قدرتها على توليد السيولة وذلك من خلال الأنشطة الرئيسية لها وكيفية تشكيل الخزينة على مستوياتها، مما يسمح لها بالحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا ما تثبت صحة الفرضية الرابعة؛
- يساعد برنامج حساب (HISSAB) رئيس مصلحة المالية والمحاسبة في عملية تسيير المالي للشركة؛
- من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي لشركة إنتاج الكهرباء اتضح أن الشركة تمتلك بنية مالية مقبولة إلى حد ما، وبعد حساب نسب التمويل والسيولة والمردودية نجد أن المؤسسة كانت لها القدرة على التحكم في استخدام مواردها.

التوصيات:

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة اعتماد شركة إنتاج الكهرباء على برنامج أكثر تطورا من برنامج (HISSAB) يتم استخدامه عند انقطاع شبكة (WEB) لضمان سيرورة العمل داخل الشركة بشكل عادي؛
- يجب على الشركة إعطاء أهمية لجدول تدفقات الخزينة مما يساعدها على اتخاذ القرارات؛
- الزيادة والتوسع في البرامج التي تستخدمها الشركة خاصة التي تساعدها في عملية التحليل المالي؛
- الاهتمام أكثر بدورة الاستغلال وتفعيل دورتي الاستثمار والتمويل في الشركة.
- استخدام النماذج الإحصائية الرياضية لمعرفة الصورة المالية الحقيقية لشركة.

أفاق الدراسة:

يعتبر موضوع اثر تسيير الخزينة على الأداء المالي ذو أهمية في المؤسسة الاقتصادية وبالتالي يمكن التطرق إليه في دراسات مختلفة ومنها:

- دور الموازنة في تسيير الخزينة.
- دور النماذج الرياضية في تسيير خزينة المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(الإدارة المالية)** ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2011.
2. أسامة عبد الخالق الأنصاري، **الإدارة المالية**، مصر.
3. أمين السيد احمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2005.
4. باديس بن يحيى بوخلوه، **الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة دراسة حالة** ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
5. دريد كامل آل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2009.
6. صادق الحسني، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها** ، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، سنة 1998.
7. عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، **الإدارة المالية اطر نظرية وحالات عملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
8. عبد العزيز محمد المخلافي،**أساسيات الإدارة المالية**، بدون دار نشر، صنعاء.
9. عبد الله عبد الله السنفي، **الإدارة المالية**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الطبعة الثانية، صنعاء، 2013.
10. عبد الناصر إبراهيم نور، وآخرون، **أصول المحاسبة المالية** ، الطبعة الرابعة، الجزء الثاني، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
11. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2012.
12. محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية، الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية** ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
13. محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، **الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
14. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال** ، الدار الجامعية، 2005.
15. محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، 2010.
16. محمد على العامري، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
17. محمود صبح، **رأس المال العامل وتمويل المشروعات الصغيرة** ، الطبعة الثانية، البيان للطباعة والنشر، سنة 1999.

18. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2009.

19. منير شاكر محمد، وآخرون ، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** ، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، سنة 2005.

20. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير تحليل مالي**، دار المحمدية العامة، سنة 2000.

21. ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة مدخل تحليلي** ، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2009.

المذكرات والرسائل الجامعية:

22. بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة 2006-2010**، مذكرة ماجيستير، إدارة مالية،جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية2010-2011.

23. بوخلوة باديس، **الامثلية في تسيير خزينة المؤسسة دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة لمسيلة** ، مذكرة ماجيستير، إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2002-2003.

24. بودهج أمينة، **اثر سلوك الخزينة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية: 2015-2016.

25. بوطغان حنان، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماجيستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، السنة الجامعية: 2007-2008.

26. تالي رزيقة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED**، مذكرة ماستر، تخصص إدارة الأعمال، المركز الجامعي اكلي محند اولحاج، البويرة، السنة الجامعية 2011-2012.

27. جهيدة عواريب، **استخدام التحليل المالي الديناميكي لتشخيص التوازن المالي حالة مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير(2011-2012)**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2013-2014.

28. حنان سيد روحو، **دور سلوك الخزينة لحقيق التوازن المالي "حالة مؤسسة السيارات الصناعية snvi وحدة ورقلة" (2010-2013)**، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، السنة الجامعية 2013-2014.

29. دهبية بن عبد الرحمان، **دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة 2005-2009**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية2011-2012.

30. شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الدخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة سونلغاز**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية: 2008-2009.

31. شعبان محمد، **نحو اختيار هيكل تمويلي امثل للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال**، مذكرة ماجيستير، مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية 2009-2010.

32. صابر عباسي، **اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة_الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2012/2011.

33. ضيق إبراهيم، **مساهمة لتفسير تغيرات خزينة مؤسسة الاشغال التكميلية بورقلة باستعمال جدول التدفقات للفترة (1999- 2001)**، مذكرة ماجيستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة 2004.

34. طير الويزة، سايغي باهية فريال، **فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري (البويرة)**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العقيد أكلي محند اولحاج، البويرة، السنة الجامعية: 2015/2014.

35. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2001-2002.

36. عباسي عصام، **تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات دراسة حالة لينذ غاز 2009- 2011**، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2011-2012.

37. عباسي عصام، **تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات دراسة حالة لينذ غاز 2009-2011**، مذكرة ماستر، مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2011-2012.

38. عبد الباقي بضياف، **تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة دراسة قياسية على السوق المالي السعودي 2009-2012**، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، تخصص مالية كمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2014/2013.

39. عجيلة حنان، **فعلية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حالة مؤسسة الأنابيب ALFAPIPE وحدة غرداية للفترة (2008-2011)**، مذكرة ماجيستير،في علوم التسيير تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2012-2013.

40. فاطمة الزهراء بوطبة، **اثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية: 2014-2015.

41. فاطمة الزهرة لحرش، **أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الأنابيب الناقلة الغاز ALFA PIPE بولاية غرداية للفترة (2010_2012)**، مذكرة ماستر، تخصص دراسات وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2012_2013.

42. لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة**، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري ، قسنطينة، السنة الجامعية 2011-2012.

43. نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة** ، رسالة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015.

44. اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة – العلمة- سطيف** ، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2008- 2009.

المجلات:

45. عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية، 2014.

المحاضرات

46. حياة نجار، **محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، السنة الأولى ماستر ، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، السنة الجامعية 2015-2016.

47. قمان مصطفى، **محاضرة بعنوان مفاهيم أساسية حول الخزينة** ، قسم العلوم تجارية، تخصص مالية وتسيير بنكي دولي، جامعة المسيلة،الموسم الجامعي 2015/2014.

الملتقيات:

48. مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة دراسة حالة مطاحن الواحات** ،ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، يومي 13-14-2011.

مصادر أخرى:

49. الوثائق المقدمة من طرف شركة إنتاج الكهرباء وحدة ادرار

50. مقابلة شفوية مع بعض إطارات قسم المحاسبة والمالية

الملاحق

HISSAB **واجهة البرنامج**

File Edit View History Bookmarks Tools Help

:: Editions rapproc... | Rapprochement.xhtml | :: Edition balance:: | :: Acceuil de gesti... | GrandLivre.xhtml | Boîte de réceptio... | الشروق أون لاين | التحويل بين وحد...

https://hissab.spe.dz/production/pagesCge/indexCge.xhtml

elheddaf pdf journal

TENSIK - Messagerie ... | Boîte de réception - fi... | XE: ستر (EUR/DZD) ال... | :: Nouveau OV/ATC :: | :: Comptabilité Généra... | Google Traduction | Coswin 8i | Télécharger les journa...

Bienvenue (a.toukki2014) Aide Déconnexion

MODULE COMPTABILITE GENERALE Exercice (2016) Centre comptable(POLE PRODUCTION TV/TG CENTRE)

- Comptes
- Pièces
- Gestion des interfaces
- Editions
- Editions Centralisées
- Données de Base
- Données de Base Centrales
- Paramétrage des Etats
- Gestion des paiements
- Lettrage et analyse

Etats des rapprochements des comptes

Recherche mouvements

Compte: 4041000037

Période: Mois 13

Exercice: 2015

Statut: Mouvement en suspens

Options

Date Du: Au:

Choix tiers F C P

Recherche

Résultat de la recherche

Imprimer en PDF Imprimer en Excel

Liste des mouvements de rapprochement

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

Compte	Libellé pièce / Commentaire	Code pièce	Période	Débit	Crédit	Pièce rap

11:41 20/04/2016

الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء
Société Algérienne de Production de l'Electricité

SOCIETE Société Algérienne de Production de l'Electricité **EXERCICE 2013**

CENTRE POLE PRODUCTION TV/TG CENTRE

BILAN 2013

ACTIF	montants	PASSIF	Montants
ACTIF NON COURANT		**CAPITAUX PROPRES**	
Installations techniques, matériel et outillage	8716962.00	Capital non appelé	
Autres immobilisations corporelles	2657104.00	Primes et réserves (Réserves (consolidées	
Immobilisations en cours	11374067.00	**Résultat net (Résultat net (part du groupe**	2372235.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	23220.00	Autres capitaux propres - Report à nouveau	-77.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	20114249.00	**compte de liaison****	16630274.00
ACTIF COURANT		**TOTAL CAPITAUX PROPRES**	19002432.00
Créances etemplois assimilé		**PASSIFS NON COURANTS**	
Clients	16086.00	Impôts (différés et (provisionnés	
Stocks et encours	554533.00	Provisions et produits comptabilisés d'avance	843482.00
Créances sur sociétés du groupe et associés		**TOTAL** 2188611.00 **PASSIFS NON COURANTS**	843482.00
Autres débiteurs	497639.00	**PASSIFS COURANTS**	
Impôts	123241.00	Fournisseurs et comptes rattachés	1659341.00
Autres actifs courants		Impôts	2927.00
Disponibilités et assimilés		Dettes sur sociétés du Groupe et associés	
Placements et autres actifs financiers courants		Autres dettes	123376.00
Trésorerie	728778.00	Trésorerie passive	402968.00
TOTAL ACTIF COURANT	1920277.00	**TOTAL PASSIFS COURANTS**	
TOTAL GENERAL ACTIF	22034526.00	**TOTAL GENERAL PASSIF**	22034526.00

الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء
Société Algérienne de Production de l'Electricité

SOCIETE Société Algérienne de Production de l'Electricité **EXERCICE 2014**

CENTRE POLE PRODUCTION TV/TG CENTRE

BILAN 2014

ACTIF	montants	PASSIF	Montants
ACTIF NON COURANT	992332.00	**CAPITAUX PROPRES**	
Installations techniques, matériel et outillage	10255250.00	Capital non appelé	
Autres immobilisations corporelles	3126005.00	Primes et réserves (Réserves (consolidées	
Immobilisations en cours	13381255.00	**Résultat net (Résultat net (part du groupe**	2790864.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	27318.00	Autres capitaux propres - Report à nouveau	-90.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	23663822.00	**compte de liaison****	19565028.00
ACTIF COURANT		**TOTAL CAPITAUX PROPRES**	22355802.00
Créances et emplois assimilés		**PASSIFS NON COURANTS**	
Clients	18925.00	Impôts (différés et (provisionnés	
Stocks et encours	652391.00	Provisions et produits comptabilisés d'avance	992332.00
Créances sur sociétés du groupe et associés		**TOTAL PASSIFS NON COURANTS**	
Autres débiteurs	585458.00	**PASSIFS COURANTS**	
Impôts	144990.00	Fournisseurs et comptes rattachés	1952166.00
Autres actifs courants		Impôts	3444.00
Disponibilités et assimilés		Dettes sur sociétés du Groupe et associés	
Placements et autres actifs financiers courants		Autres dettes	145148.00
Trésorerie	857385.00	Trésorerie passive	474080.00
TOTAL ACTIF COURANT	2259149.00	**TOTAL PASSIFS COURANTS**	2574836.00
TOTAL GENERAL ACTIF	25922971.00	**TOTAL GENERAL PASSIF**	25922971.00

الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء
Société Algérienne de Production de l'Electricité

SOCIETE Société Algérienne de Production de l'Electricité **EXERCICE 2015**

CENTRE POLE PRODUCTION TV/TG CENTRE

BILAN 2015

ACTIF	montants	PASSIF	Montants
ACTIF NON COURANT		**CAPITAUX PROPRES**	
Installations techniques, matériel et outillage	5200334.00	Capital non appelé	
Autres immobilisations corporelles		Primes et réserves (Réserves (consolidées	
Immobilisations en cours	930095.00	**Résultat net (Résultat net (part du groupe**	
Prêts et autres actifs financiers non courants	14519.00	Autres capitaux propres - Report à nouveau	-80434.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	6144948.00	**compte de liaison****	5839733.00
ACTIF COURANT		**TOTAL CAPITAUX PROPRES**	5759299.00
Créances et emplois assimilés		**PASSIFS NON COURANTS**	
Clients	12183.00	Impôts (différés et (provisionnés	
Stocks et encours	397000.00	Provisions et produits comptabilisés d'avance	514650.00
Créances sur sociétés du groupe et associés		**TOTAL PASSIFS NON COURANTS**	514650.00
Autres débiteurs	155622.00	**PASSIFS COURANTS**	
Impôts	53754.00	Fournisseurs et comptes rattachés	1167401.00
Autres actifs courants		Impôts	192.00
Disponibilités et assimilés		Dettes sur sociétés du Groupe et associés	
Placements et autres actifs financiers courants		Autres dettes	185474.00
Trésorerie	934318.00	Trésorerie passive	70809.00
TOTAL ACTIF COURANT	1552878.00	**TOTAL PASSIFS COURANTS**	1423877.00
TOTAL GENERAL ACTIF	7697825.00	**TOTAL GENERAL PASSIF**	7697825.00

الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء
Société Algérienne de Production de l'Electricité

SOCIETE Société Algérienne de Production de l'Electricité **EXERCICE** 2015

CENTRE POLE PRODUCTION TV/TG CENTR

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

	2015	2014	2013
Ventes et produits annexes	26102114.00	19797572.00	13051057.00
Subvention d'exploitation			
Production de l'exercice	26102114.00	19797572.00	13051057.00
Achats consommés	-4993497.00	-5234900.00	-2496748.00
Services extérieures et autres consommations	-4604483.00	-3315057.00	-2302241.00
I - Consommation de l'exercic	-9597979.00	-8549957.00	-4798990.00
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	16504135.00	11247615.00	8252067.00
harges de personnel	-2689570.00	-2473893.00	-1344785.00
Impôts, taxes et versements assimilés	-5472.00	-12902.00	-2736.00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	13809093.00	8760820.00	69044546.00
Autres produits opérationnels	149602.00	34589.00	74801.00
Autres charges opérationnelles	-25876.00	-53618.00	-12938.00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-9736250.00	-5796892.00	-4868125.00
Reprise sur pertes de valeur et provisions	95734.00	636024.00	47867.00
V - RESULTAT OPERATIONNEL	4292303.00	3580923.00	2146152.00
roduits financiers	18.00	865.00	9.00
Charges financières	-158408.00	-205134.00	-79204.00
I - RESULTAT FINANCIER	-158390.00	-204269.00	-79195.00
T ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	4133914.00	3376654.00	2066957.00
Impôts exigibles sur résultats ordinaries			
Autres impôts sur les resultants			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	26347468.00	20469050.00	13173734.00
ARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-22213554.00	-17092395.00	-11106777.00
TAT NET DES ACTIVITES ORDINAIR	4133914.00	3376655.00	2066957.00
Eléments extraordinaires (produits)			
Résultats internes**	-731618.00	-710002.00	-365809.00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	3402295.00	2666653.00	1701148.00

الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء
Société Algérienne de Production de l'Electricité

SOCIET Société Algérienne de Production de l'Electricité **EXERCIC** 2015

CENTRE POLE PRODUCTION TV/TG CENTR

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE

	2015	2014
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		
Encaissements reçus des clients	2977169.00	5418749.00
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	985161.00	59565.00
Intérêts et autres frais financiers payés	116990.00	779.00
Impôts sur les résultats payés		
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	1875018.00	5358405.00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles	1875018.00	5358405.00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	1392609.00	850804.00
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	573.00	17.00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financiers	7835.00	18130.00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financiers	5057.00	4305.00
Dividendes et quote-part de résultats reçus		
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement	-1394814.00	-864612.00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		
Dividendes et autres distributions effectués		
Encaissements provenant d'emprunts		
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe		
Subventions d'exploitation encaissées		
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe		
inter-unité encaissements		
inter-unité décaissements		
trésorerie groupe		
trésorerie groupe mises à disposition		
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités		
Variation de trésorerie de la période	480204.00	4493793.00
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	383305.00	
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	863509.00	383305.00
Variation de trésorerie de la période	480204.00	383305.00

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تأثير تسيير الخزينة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والمتمثلة في شركة إنتاج الكهرباء وحدة ادرار خلال الفترة الممتدة من 2013 – 2015، وذلك باستخدام المنهج التحليلي وهذا بتحليل القوائم المالية المقدمة من طرف الشركة، بالإضافة إلى حساب أهم المؤشرات المالية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تسيير خزينة الشركة كان له تأثير ايجابي على الأداء المالي وهذا ما تعكسه النتائج المتحصل عليها، كما توصلت الدراسة إلى أن الشركة حققت توازن مالي خلال الفترة المدروسة من خلال تحقيق النتائج الايجابية، إذ تنعكس هذه النتائج في تحقيق الاحتياج في رأس المال العامل سالب بالإضافة إلى قدرتها على توليد خزينة موجبة على مستوى خزينة الاستغلال.

الكلمات المفتاحية: الخزينة، تسيير الخزينة، مؤشرات المالية، الأداء المالي .

Abstract

This study aims to highlight the impact of treasury management on the financial performance in the economic enterprise taking the electricity production companythe unity of Adraras a case of study during the period 2013 – 2015. This study followed analytical approachto analyze the financial statements submitted by the company, in addition to calculating the most important financial indicators. This study has found that the management of the Company's treasury has a positive impact on the financial performance that was reflected in the obtainedresults. The study also found that the company achieved a financial balance during the studied period where it achieved a positive resultsthat was clear in the ability of generating a positive treasury on the level of treasury exploitation.

Key words: the Treasury,treasury management, financial indicators, financial performance.